الأمم المتحدة

A/57/PV.16

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

الجلسة العامة **١٦**
الخميس، ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد يان كافان ..... (الجمهورية التشيكية)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيد لايزينيا كاراسي، رئيس وزراء فيجي

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب دولة الأونارابل لازينيا كاراسي، رئيس وزراء جمهورية فيجي.

اصطحب الأونارابل لايزينيا كاراسي، رئيس وزراء جمهورية فيجي إلى المنصة.

السيد كاراسي (فيجي) (تكلم بالانكليزية): أرجو أن تتقبلوا يا سيادة الرئيس، التهنئة الحارة من جمهورية جزر فيجي بمناسبة انتخابكم لقيادة هذا المحفل. كما أني أعرب عن تقديري لسلفكم، السيد هان سيونغ سو ممثل جمهورية كوريا لتوجيهه أعمال الجمعية العامة في العام الماضي. ونتقدم بالتهنئة إلى سويسرا لقبولها في عضوية المنظمة وإلى تيمور الشرقية بانضمامها الوشيك إلى عضوية الأمم المتحدة. فانضمامهما إلى هذه العضوية يعطيهما نصيبا من المسؤولية الجماعية في الأمم المتحدة، عن تعزيز السلام والأمن والتنمية في العالم.

عندما كنت أتكلم هنا آخر مرة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ كان بلدي يمر بأخطر أزمة، عقب انتفاضة ضد الحكومة المنتخبة. ومع هذا، فبعون الله وبدعم مواطنينا وتفهم أصدقائنا في الخارج اجتزنا أسوأ ما مر بنا. وعدنا إلى الديمقراطية البرلمانية بانتخابات عامة أجريت في آب/أغسطس من العام الماضي. ووجدنا ترحيبا بعودتنا إلى الكمنولوث، ومُنحنا رئاسة مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ. واستضفنا في الآونة الأخيرة مؤتمر القمة الثالث لقادة هذه المجموعة وكذلك الاجتماع الثالث والثلاثين لمنتدى جزر المحيط الهادئ. وعاد اقتصادنا إلى النمو، وانتهينا من إجراء مشاورة وطنية ناجحة عن استراتيجيات التنمية. كما شرعنا في جهود مصالحة لتعزيز السلام والوئام في مجتمعنا المتعدد الأعراق.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154 A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

02-59588 (A)
0259588

واليوم أتوجه بالشكر إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة على دعمهم وتفهمهم خلال الأزمة التي مرت بنا. فقد وقفوا إلى جانبنا وشجعتنا كلماتهم الهادئة، وأعربوا عن ثقتهم في قدرتنا على حل مشاكلنا. وكان هناك آخرون ممن تعقلوا وانتقدوا. ولم يكن نهجهم معينا لنا. ونحن نذكرهم بالمبادئ المؤسسة للأمم المتحدة وهي: احترام السيادة الوطنية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء. ومن حق البلدان أن تلتمس وتنفذ حلولها لمشاكلها.

إنها ندبة لا تشوه وجه هذه المدينة فحسب، بل تشوّه وجه العالم، وتذكرة فظيعة بعمل مرعب يعجز عنه الوصف. ونحن في منطقة المحيط الهادئ نشاطر الأمريكيين ألمهم. ولا يسعنا أن نشعر بالألم بكامل حدته، ولكننا نشعر بالكرب والغضب. وقد كنا، وما زلنا مع الشعب الأمريكي بخواطرنا وصلواتنا. ونحن نتذكر الأبرياء من أعراق ومعتقدات عديدة الذين سفحت دماؤهم بسبب الكراهية، بمن فيهم الذين قتلوا في كينيا وتترانيا وأماكن أخرى، في أعمال إرهاب متعمدة. وليكن معلوما أن دول منطقة المحيط الهادئ الصغيرة تنضم إلى الأمم المتحدة وإلى جميع البلدان ذات التفكير السليم في محاربة الإرهاب.

ونحن في منطقة المحيط الهادئ بعيدون عن مراكز القوة في العالم وعن مناطق الصراع والتوتر، ولكننا ندرك اليوم تماما أن ما من بلد أبعد من أن تصل إليه أيدي المتعصبين المستعدين للقتل والتشويه عشوائيا. ويرد رد بلدان منطقة المحيط الهادئ على تهديد الإرهاب المتصاعد والجريمة العابرة للحدود القومية في إعلان ناسونيني بشأن الأمن الإقليمي. وقد اعتمد هذا الإعلان في الاجتماع الأخير لمنتدى جزر المحيط الهادئ، الذي كان لي شرف رئاسته. ويلزم هذا الإعلان دول منتدى جزر المحيط الهادئ بتنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب المتفق عليها دوليا، مثل قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) والتوصيات الخاصة التي قدمتها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. وقد تعهدت بلدان المنتدى بسن تشريعات واتخاذ تدابير أخرى لمكافحة الإرهاب وتمويل الإرهابيين. وسنتخذ أيضاً إجراءات لمكافحة تهريب المخدرات وتهريب الأشخاص وغسل الأموال وفقاً للإجراءات التي تتخذها منظمات مثل الأمم المتحدة.

ووفّر مؤتمر قمة مجموعة الدول الأفريقية ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، المعقود في فيجي في تموز/يوليه، دعم ٧٨ دولة، يبلغ مجموع أعداد سكانها ٦٥٠ مليون نسمة، لحملة مكافحة الإرهاب. وإعلان نادي الصادر عن المؤتمر أدان بقوة هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر والإرهاب بجميع جوانبه. وتريد البلدان، التي شاركت في المؤتمر، مكافحة الإرهاب سياسياً وقانونياً وعملياً ووفقاً لميثاق الأمم المتحدة. وقد أوضحنا أنه لا بد من معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب، بما فيها الفقر والتخلف الإنمائي والاضطهاد.

ومن دواعي سرور البلدان الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ أنه أصبح يوجد وعي أخيرا بأهمية المحيطات. وبدأ المجتمع الدولي يدرك أن الحفاظ على المحيطات واستخدامها المستدام أمران حيويان لبقاء الجنس البشري ولهذا الكوكب. وكان إنجازا هاما بالنسبة لنا أن خطة التنفيذ التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة اشتملت على جزء شامل عن المحيطات والقضايا العديدة المرتبطة بها. وقد اعترف المؤتمر على وجه التحديد بأن المحيطات والجزر والمناطق الساحلية ضرورية لنظام بيئة الأرض وهامة جداً للأمن الغذائي والرخاء الاقتصادي للعديد من البلدان النامية.

وفي حين أن الدول الجزرية قليلة السكان وصغيرة المساحات – وذلك على عكس البلايين الذين يسكنون قارات أرضية واسعة – فإن لديها شيئاً لا يملكه أي تجمع

دولي آخر. فتراثنا في المحيط الهادئ يعطينا سلطة سيادية على حوالي سدس مساحة الأرض. فقد وُصف المحيط الهادئ بأنه آخر التخوم، وإلى حد كبير، لم تكتشف أعماقه بعد و لم تعرف موارده الكلية. فمياهه غير المحدودة تقريباً تحتوي على تنوع بيولوجي عظيم، وعلى أوسع الشعاب المرجانية في العالم، وعلى معادن في قاعه، وعلى أكبر مصائد مستدامة لأسماك التن. ولا تزال البشرية لا تعرف أشكال الطاقة التي يمكن أن يولدها.

وتقع على عاتقنا، نحن سكان الجزر، مسؤولية حماية المحيط الهادئ ورعايته. ويجب أن نفعل هذا لا من أجل أنفسنا فحسب، بل من أجل الناس في كل مكان. وقد اعتمدنا لأول مرة سياسة إقليمية للمحيطات تحدد المبادئ التوجيهية للترويج للمحيط الهادئ بوصفه بيئة بحرية تدعم التنمية المستدامة. وتستند هذه المبادئ إلى القانون الدولي وتنعكس في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاقات دولية وإقليمية أخرى. وتهدف هذه السياسة إلى تحسين فهمنا للمحيطات والحفاظ على صحتها وكفالة الانتفاع بمواردها وثرواتها على نحو سليم بيئياً. وتعترف هذه السياسة أيضاً بأننا لا نستطيع أن نقوم بهذه المهمة وحدنا، ولذلك، يتعين علينا أن نُطور شراكات وأن نشجع التعاون من أجل المحيط الهادئ.

إن بيئة المحيط، بالنسبة لشعوب جزر المحيط الهادئ، جزء لا يتجزأ من هويتها العرقية والثقافية، كما أنها أسلوب حياة. ونظراً لأهمية البحر وموارده بالنسبة لها، فهي تعارض بشدة أي إجراء من شأنه أن يعرض المحيط الهادئ للتلوث والنفايات الخطرة والتأثيرات المدمرة للتجارب النووية والتجارب على القذائف.

وفي الآونة الأخيرة، شُحنت مواد مشعة عبر المحيط الهادئ في تحدٍّ وقحٍ لاحتجاجاتنا. ويقال لنا إن العملية لا تنطوي على أية مخاطر، ولكن عندما نقترح دفع تعويض إذا وقع حادث، يرفض اقتراحنا فورا. وقد أبرز ما تمثله هذه الشحنات من خطر علينا الكارثة التي وقعت قبالة ساحل جنوب أفريقيا، حيث جنحت سفينة نقل بكامل حمولتها من المواد الكيميائية السامة. ونقرأ في الأخبار أن النيران تشتعل في سفينة محملة بمواد خطرة قبالة الساحل البريطاني.

نحن لا نريد تعريض المحيط الهادئ للخطر بهذه الطريقة. ونحن نعرف جيدا تركة النشاط الإشعاعي الناجمة عن تجارب الأسلحة النووية. فلا يزال الناس في بعض مناطق المحيط الهادئ يعانون الغبار الذري المتساقط. ولا نزال ننتظر من الذين ارتكبوا هذه الأعمال أن يتحملوا المسؤولية الكاملة عمّا فعلوه.

وتوجد مخاطر حقيقية تتهدد الجزر المرجانية المنخفضة سببها منتج آخر لحقبة الأزمة البيئية هذه. فارتفاع منسوب مياه البحار نتيجة للاحترار العالمي سيؤدي إلى اختفاء بعض هذه الجزر. وستغرق هذه الجزر تحت الأمواج. ولذلك، يجب ألا نفاجأ إذا اضطر في المستقبل لاجئون بيئيون من أوقيانوسيا إلى التماس ملاذ في مكان آخر.

وينبغي للعالم ألا يستغرب دعوة بلدان المحيط الهادئ القوية إلى اعتماد بروتوكول كيوتو والتصديق عليه. ونحن نحيي الدول التي أعلنت عن نيتها في التصديق على هذا البروتوكول. أما الدول التي لم تفعل ذلك، فنوجه إليها نفس السؤال الذي طرحناه في جوهانسبرغ: هل ستبدر عنك الشجاعة وسماحة النفس وسعة الصدر التي يحتاج إليها العالم منك؟ هل ستشارك كليا في إنقاذ الأرض من إساءة استخدام مواردها وتدميرها؟

نحن في منطقة المحيط الهادئ فعلنا الكثير لتأمين ملكيتنا لمصائد أسماك التن الإقليمية الغنية. فبعد عشر سنوات من الجهود والمفاوضات والضغوط والصياغات القانونية

المضنية اعتمدت في عام ١٩٨٢ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.وعندما دخلت هذه الاتفاقية حيز النفاذ، أتاح لنا القانون الدولي أن نعلن ولايتنا على مساحات شاسعة من الموارد البحرية من خلال النُظم الأرخبيلية، وعلى مناطق اقتصادية حصرية تمتد لمسافة ٢٠٠ ميل بحري. وقد أنشأنا وكالة مصائد الأسماك لمنتدى جنوب المحيط الهادئ لتنسيق جهودنا من أجل الحصول على أفضل العائدات من موجودات سمك التونة القيّمة. واختتمت المفاوضات مع أمريكا بنجاح بشأن اتفاق إقليمي لمصائد الأسماك. وأشيد هنا بالولايات المتحدة لاستعدادها للتوصل إلى اتفاق وموافقتها على تمديده حتى عام ٢٠١٣.

إلا أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين علينا أن نعمله لتعزيز موقفنا وكفالة أن نضع نهاية للاستغلال المستمر دون هوادة. ونحن غاضبون من الاستغلال التجاري العشوائي لأسماك التن في منطقتنا من قبل أساطيل صيد الأسماك في المياه البعيدة. ولا يشعرون بأي ندم على استخدام أساليب الصيد بالشباك الضخمة والشباك العائمة، التي تستوعب كميات ضخمة من سمك التونة الصغير وقتلك الأنواع الأخرى. ونحن نناشد هذه الدول أن تتصرف على نحو مسؤول وأن توقف هذا الاستغلال الذي لا يرحم. وواقع الحال أن أكثر من ٩٥ في المائة من الأسماك التي تُصطاد في منطقة جنوب الهادئ تأخذها هذه الأساطيل. وفي الحالات التي ينطبق عليها دفع رسوم، لا يتجاوز عائد الإقليم ٣ في المائة من القيمة السنوية للأسماك المصيدة لأغراض تجارية. ومن الواضح أننا يجب أن نضاعف جهودنا لتحسين قدرتنا على تلقي نصيب عادل من هذه الموارد من المحصول والتجهيز.

والخطوة التالية هي إنفاذ اتفاقية أسماك التونة لغرب ووسط المحيط الهادئ. وهذا من شأنه أن ينشئ لجنة لتأمين الاستدامة لأجل طويل. وتسلم الاتفاقية بأنه لا يجوز تطبيق المعايير الخاصة بمناطق أخرى على منطقتنا، وأنه ستوفّر لمصالحنا حماية من الدول الأقوى والمتفوقة اقتصاديا.

وقد رحبنا ترحيباً حاراً بتعهد عدد من البلدان في جوهانسبرغ بالسماح بحصة من أسواق البلدان المتقدمة النمو لأقل البلدان نمواً وإتاحة وصول سلع هذه الدول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو بدون رسوم جمركية. ونحن نحث هذه الدول على منح نفس هذه الشروط للبلدان الجزرية النامية. وإننا نعرف أن التجارة الحرة، بالصيغة التي حددتها منظمة التجارة العالمية، تمثل الوضع المثالي، حيث تمارس جميع الدول التجارة على أسس المساواة والإنصاف ذاتها، ولكن الفجوة كبيرة جدا بين الوضع المثالي، والواقع. وقد سمعت البلدان النامية من الدول الغنية كلاماً كثيرا عن الأسواق الحرة، ولكن واقع استمرار الحماية يمحو هذا الكلام كله. فمعاملة الدول الفقيرة على قدم المساواة لا وجود لها، والطريق أمام هذه البلدان شديد الانحدار وزلق. لذلك، يجب أن نتوخى الحذر في تحركنا نحو نظام متكامل للتجارة العالمية وأن نسمح بمعاملة خاصة للبلدان النامية التي هي على درجة كبيرة من الهشاشة.

ومن أجل تعزيز هذا، أُوجّه نداء لمنح الدول الجزرية الصغيرة النامية وضعا خاصا في التجارة والمساعدة. فهذا من شأنه أن يضعها على قدم المساواة مع أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية.

وفي الأسبوع القادم سنشهد افتتاح المشاورات الرسمية التي ستجرى بين الاتحاد الأوروبي ومجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، حول ترتيبات لشراكة جديدة في إطار اتفاق كوتونو. ودول هذه المجموعة تتطلع إلى تعزيز شراكتها مع الاتحاد الأوروبي التي بدأت عام ١٩٧٥ في إطار اتفاقية لومي. كما أنها تأمل في أن تتضمن

اتفاقات الشراكة الاقتصادية الجديدة الالتزامات التي تعهدت بها البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في جوهانسبرغ.

لقد أُنشئت الأمم المتحدة من أجل أن تسعى لتحسين حياة البشر، وتعزيز السلام والأمن في العالم. وكان لها فشلها وما زال لها منتقدوها. ومع ذلك، يجب ألا ننسى نجاحاتها وتأثيرها لصالح الخير العام. ولنتأمل ما كنا سنؤول إليه بدون وجود الأمم المتحدة. ونحن نؤمن بأن الأمم المتحدة سيظل لها دور متواصل ومستقبل، ما دام أعضاؤها ملتزمين بالمبادئ التي تقوم عليها.

ويسعدني أن أؤكد للجمعية العامة أن محفل جزر المحيط الهادئ ومجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، يؤيدان بقوة تشديد أميننا العام مجددا على أهمية الدبلوماسية الوقائية. وينبغي أن يظل منع الصراع وبناء السلام الاعتبارين الأساسيين في اشتراك الأمم المتحدة في الجهود الجارية للتصدي للصراع والأزمات في الشرق الأوسط وفي أي مكان آخر.

ونهنئ الأمم المتحدة على النجاح الذي حققته في مختلف عملياتها لحفظ السلام. إن مشاركة فيجي في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ستنتهي في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام، بعد أكثر من ٢٤ عاما. وقد تشرفنا أيما شرف بأن نخدم تلك القضية الدولية، قضية إحلال السلام والنظام في ذلك الجزء من الشرق الأوسط.

وفيجي تؤكد من جديد استعدادها لمواصلة مشاركتها في عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة والدولية منها. وقد كلفنا كل ذلك ثمنا باهظا من خسائر في الأرواح، ولكننا مستعدون لدفع هذا الثمن خدمة للسلام والأمن الدوليين.

إننا نعيش أوقاتا يشوبها اللبس وعدم اليقين. والعالم يموج بالاضطرابات. ونحن نتطلع إلى الأمم المتحدة لتكون مركزا للثبات والتوازن. ونتطلع إليها لتصون السلام على الأرض والأمل للبشرية. والبلدان الأعضاء في محفل جزر المحيط الهادئ التزمت بتعزيز منطقة المحيط الهادئ وحمايتها باعتبارها منطقة سلام. ونحن نناشد كل من يشكلون جزءا من مجتمعنا الأوسع في المحيط الهادئ أن يعتنقوا أسلوب السلام، ويدخلوا في تعاون بنَّاء من أجل التنمية. ونرحِّب بحضور الصين المتزايد واشتراكها في دعم ومساعدة التنمية في منطقتنا. وبين الصين وتايوان خلافات مزمنة. وجميعنا في المحيط الهادئ نود أن نراهما يحسمان خلافاتهما بطرق ودية من خلال الحوار ورؤية مشتركة.

ونرحِّب ببعثة السلام التي قام بها رئيس وزراء اليابان لتطبيع العلاقات مع كوريا الشمالية. ونأمل أن تضيف زيارته زخما جديدا لتشجيع كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية على تكثيف اتصالاتهما وحوارهما لإبرام اتفاق سلام بينهما.

إن اليابان ذاتها تضرب لنا مثالا على الطريقة التي يمكن بها لأي دولة متقدمة النمو أن تستخدم مواردها لمساعدة الآخرين. وفي جوهانسبرغ، كانت اليابان أكثر إقداما من معظم البلدان الثرية في استعدادها للعمل بشأن جدول أعمال مؤتمر القمة وقراراته. وهي بالفعل تضطلع بدور إيجابي للغاية في جنوب المحيط الهادئ.

وفيجي تكرر الإعراب عن تأييدها لإعطاء اليابان مقعدا دائما في مجلس الأمن، إلى جانب الصين.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد من جديد أنه، في عالم ما زال مهددا بالصراع والحرب، يظل محفل جزر المحيط الهادئ ومجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، على ثباتهما في خدمة السلام. ونقول إن أفضل سبيل لضمان السلام وحماية كوكبنا العزيز، هو التمسك بتعددية الأطراف التي تمثلها الأمم المتحدة وأسرتها، أسرة الأمم. ولكي يستتب السلام يجب أن تظل الأمم المتحدة حريصة

على أن تعم التنمية وفرص التقدم الاقتصادي والاجتماعي جميع دولها الأعضاء وأن توزع بالتساوي فيما بينها.

في جوهانسبرغ، اتفقنا جميعا على تعزيز الشراكات لمساعدة البلدان النامية على التعامل بشكل أكثر فعالية مع الاحتياجات الأساسية لشعوبها. ومن واقع تجاربنا مع شركائنا في التجارة والتنمية، ومع استراليا ونيوزيلندا والاتحاد الأوروبي، فإن بلدان جزر المحيط الهادئ ومجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ تلتزم بالعمل عن كثب مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف، مثل منظمة التجارة العالمية، في تعزيز شراكات مماثلة مع بلدان متقدمة أخرى.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أتقدم بالشكر إلى رئيس وزراء جمهورية فيجي على البيان الذي أدلى به من فوره.

أصطُحب الأونرابل ليسينيا كاراسي، رئيس وزراء جمهورية فيجي من المنصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي الأونرابل جيمس فرانسيس واباخابولو النائب الثالث لرئيس وزراء أوغندا ووزير الشؤون الخارجية فيها.

السيد واباخابولو (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): باسم وفد أوغندا، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لترؤس مداولات الدورة العادية السابعة والخمسين للجمعية العامة. ونعرب عن التقدير لسلفكم، السيد هان سونغ - سو، على عمل أداه فأحسنه. كما نُهنئ الأمين العام، السيد كوفي عنان، على العمل البارز الذي يواصل الاضطلاع به باسم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

وترحب أوغندا بانضمام عضوين جديدين إلى الأمم المتحدة، جمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية، التي ستصبح عضوا في القريب العاجل، والاتحاد السويسري. إن انضمامهما إلى الأمم المتحدة، يقرِّب هذه المنظمة العالمية أكثر فأكثر من بلوغ هدف الطابع العالمي لعضويتها.

بعد مرور عام على الأحداث المفجعة التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أصبح من الضروري تعزيز دور الأمم المتحدة الأساسي في صون السلام والأمن الدوليين، لضمان ألا تتكرر المأساة التي ألَّمت في العام الماضي بمدينة نيويورك وواشنطن العاصمة، في أي مكان آخر من هذا العالم. وعلى الأمم المتحدة، إلى جانب جميع دولها الأعضاء، أن تبذل كل جهد ممكن لاستئصال آفة الإرهاب من العالم. وأوغندا، حكومة وشعبا، تقف صفا واحدا مع جميع بلدان العالم المحبة للسلام في إدانة ومقاومة أعمال الإرهاب التي ترتكبها قوى جبانة وهمجية. فاستخدام العنف العشوائي لا يمكن تبريره تحت أية ظروف، وبالتالي لا بد من إدانته على نحو قاطع.

لقد وقع شعب أوغندا ضحية أعمال إرهاب سفيهة تعرَّض لها سنوات طويلة على أيدي جماعات إرهابية، مثل جيش الرب للمقاومة، وقوات التحالف الديمقراطي. وأوغندا ملتزمة ببذل جهود لتسليم مرتكبي أعمال الإرهاب والمتواطئين معهم إلى العدالة. وهي مستعدة للتعاون مع البلدان الأخرى لتنفيذ أحكام الاتفاقيات الدولية الحالية المناهضة للإرهاب، بالإضافة إلى إبرام صكوك دولية جديدة للتصدي للإرهاب بطريقة شاملة.

وعلى الصعيد المحلي، سنَّت أوغندا مؤخرا قانونا أُطلق عليه اسم قانون قمع الإرهاب. ويعد سن هذا القانون دليلا واضحا على مدى التزام حكومة أوغندا بمكافحة الإرهاب سواء في الداخل أو الخارج.

إن آفة الصراعات المحتدمة في القارة الأفريقية ظلَّت عقود طويلة تمثل أحد العوامل الرئيسية التي ساهمت في التدهور الاجتماعي والاقتصادي، وجلبت معاناة يعجز عنها

الوصف، لأنهـا تجبر السكان المدنيين على العيش لاجئين أو مشردين داخليا.

ومن هذا المنطلق، رحبنا بالقرار التاريخي المتخذ في الجمعية الافتتاحية للاتحاد الأفريقي، بإنشاء مجلس للسلام والأمن في إطار هذا الاتحاد، للتصدي لآفة الصراعات في القارة الأفريقية، وضمان استتباب السلام والاستقرار والأمن فيها. وقد وقَّعت أوغندا، كما ينبغي، على البرتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلام والأمن هذا.

ومجلس السلام والأمن، بوصفه هيئة جماعية للأمن والانذار المبكر، سيعزز قدرة أفريقيا على إدارة الصراعات عن طريق تيسير الاستجابة الفعالة التي تأتي في الوقت المناسب لحالات الصراع والأزمات في القارة. وأود أن أطالب شركاءنا في التنمية، كما أطالب المجتمع الدولي عموماً، بأن يدعموا أفريقيا في هذا المسعى الجديد.

ووفقا لالتزامنا باستعادة السلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى، وتمشيا مع روح اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار وقع رئيسا أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية اتفاقا في لواندا، أنغولا، في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وينص ذلك الاتفاق على الانسحاب الكامل للقوات الأوغندية من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية وتطبيع العلاقات والتعاون في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وبموجب الاتفاق، تتعهد أوغندا بسحب جميع قواتها من بيني وغبادوليتي وبونيا في غضون ١٠٠ يوم. وقد سحبنا حتى الآن جميع قواتنا من بيني ولن يكون لنا أية قوات في غبادوليتي بانتهاء هذا الأسبوع. وفي نفس الوقت. وافق البلدان على إنشاء آلية أمنية مشتركة للمنحدرات الغربية لجبال رونزوري بغية التصدي لنواحي القلق الأمنية الأوغندية. ومما له أهمية أيضا تعهد الطرفين بالامتناع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم العسكري أو اللوجستي، بما في ذلك توفير قواعد أو ملاذ للمجموعات المسلحة أو الميليشيات المشتركة بين الأعراق أو المنظمات التخريبية أو جميع حركات التمرد بعضها ضد بعض. وأوغندا مدينة لحكومة جمهورية أنغولا لمشاركتها الجوهرية التي أدت إلى هذا التقدم المحرز.

وأوغندا، بوصفها رئيسة المبادرة الإقليمية المعنية ببوروندي، تضطلع بدور قيادي في الجهود الرامية إلى إيجاد حل عادل ودائم للصراع الداخلي في بوروندي. ونرحب بإبرام اتفاق أروشا للسلام. وأود أن أناشد جميع الأطراف أن تلتزم بوقف إطلاق النار وأن تقدم الدعم الكامل إلى الجهود الرامية إلى تنفيذ اتفاق أروشا. وأشكر في هذا الصدد حكومات جنوب أفريقيا وتنزانيا وغابون على جهودها الدؤوبة وفضلا عن ذلك، نشيد بالرئيس نلسون مانديلا، الرئيس السابق لجنوب أفريقيا. على دوره بصفته ميسراً. وستواصل أوغندا والبلدان الأخرى في المنطقة بذل قصارى جهدها لإرساء السلام والاستقرار في بوروندي. ونطالب الأمم المتحدة وبقية المجتمع الدولي أن تدعما جهودنا الرامية إلى استعادة السلام في بوروندي.

ومنذ اتفاق نيروبي الذي جرى التوقيع عليه في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ بين حكومتي السودان وأوغندا، بتيسير من رئيس الولايات المتحدة السابق جيمي كارتر، والرئيس دانيل آراب موي رئيس كينيا، استمرت العلاقات بين السودان وأوغندا في تقدم مطرد ومرضٍ. وقد وافقت السودان وأوغندا حتى الآن على استعادة التعاون في المجالات السياسية والأمنية والدبلوماسية. واتفقنا أيضا على إنشاء لجنة وزارية مشتركة للإشراف على تحقيق مزيد من التعاون في جميع المجالات.

وتؤيد أوغندا بشدة المفاوضات التي باشرتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وتشارك بنشاط في هذه

المفاوضات التي ترمي إلى حسم الصراع بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان والتي بلغت ذروتها في التقدم المتمثل في إبرام بروتوكول مشاكوس بتاريخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٢. والواقع أنه من منطلق توقعنا للسلام استضاف الرئيس موسيفيني اجتماعا تاريخيا في كمبالا في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٢ بين الرئيس البشير، رئيس السودان، والدكتور جون قرنق دي مابيور، رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان. ولهذا، من المؤسف إلى أقصى حد ومن سوء الحظ أن تتوقف المرحلة الثانية من مفاوضات مشاكوس بين الطرفين السودانيين. وتناشد حكومة أوغندا المجتمع الدولي، وبخاصة بلدان المنطقة، أن تطالب بعودة الطرفين السودانيين إلى مائدة المفاوضات لكي يمكن التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة.

ولا تزال الحالة في الصومال متفجرة وتوقعات السلام بعيدة المنال. فبعد اتفاق آرتا وتشكيل الحكومة الوطنية الانتقالية في الصومال، يتمثل موقف أوغندا في تشجيع عملية المصالحة وتشكيل إدارة شاملة لجميع الأطراف وعريضة القاعدة لهذا البلد. وفي هذا الصدد، تتطلع أوغندا إلى عقد المؤتمر القادم للسلام والمصالحة، المقرر أن يبدأ في نيروبي، كينيا، في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

ويساور أوغندا القلق إزاء عدم إحراز تقدم في الجهود الرامية إلى إيجاد حل عادل ودائم لمسألة الصحراء الغربية، التي ظلت بدون حل منذ أن تخلت الدولة الاستعمارية السابقة عن هذه الأراضي عام ١٩٧٥. ونحث الأمم المتحدة على إجراء استفتاء في أقرب وقت ممكن لتمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه الثابت في تقرير المصير، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

وتؤيد أوغندا حق الشعب الفلسطيني في إنشاء وطن له ونناشد الطرفين أن يستأنفا المفاوضات بغية إيجاد حل عادل ودائم لأزمة الشرق الأوسط. وتؤيد أوغندا إنشاء دولة فلسطينية تعيش جنبا إلى جنب وفي سلام مع دولة إسرائيل.

وشاركت أوغندا بفعالية وعلى أرفع مستوى في مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة. الذي عقد في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا. والواضح أن مؤتمر القمة كان من أبرز أحداث هذا العام في مجال التنمية. وترحب أوغندا بنتائج ذلك المؤتمر، الذي أكد من جديد مبادئ وأولويات جدول أعمال القرن ٢١. وبتركيز مؤتمر القمة على القضاء على الفقر، يكون قد أنشأ التكامل الأساسي بين المفاهيم الثلاثة للناس وهذا الكوكب والازدهار. ونعتقد أن التحدي الذي يواجهه المجتمع الدولي الآن هو أن ينفذ على نحو كامل وسريع الاتفاقات الملموسة التي جرى التوصل إليها في ذلك المؤتمر. ولهذا، ينبغي لدورة الجمعية العامة هذه أن تجسد تطلعات البلدان النامية التي أعرب عنها في المؤتمر، ونعتقد أن من واجب جميع البلدان أن تنفذ خطة عمل وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة، وبذلك تسهم في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين.

وترحب أوغندا بالتوافق الدولي في الرأي الذي جرى التوصل إليه في مونتيري في آذار/مارس من هذا العام، بما في ذلك التزامات جديدة للمساعدة الإنمائية بتمويل التنمية في البلدان النامية. ونناشد شركاءنا في مجال التنمية، كما نناشد المؤسسات المالية الدولية توفير موارد إضافية والوفاء بالأهداف المتفق عليها فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية. ولن تتحقق الأولوية التي أعطاها مؤتمر قمة الألفية للقضاء على الفقر، وبخاصة هدف تخفيض مستوى الفقر بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥، إلا إذا قامت جميع

البلدان، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، بالوفاء بواجباتها والتزاماتها التي وافق عليها المجتمع الدولي.

وأوغندا ملتزمة بتحقيق أهداف ومقاصد الشراكة الجديدة لصالح تنمية أفريقيا. وفي هذا الصدد، نرحب بخطة عمل أفريقيا لمجموعة الثمانية، التي أعتمدها رؤساء دول أو حكومات البلدان الصناعية الرئيسية الثمانية في مؤتمر القمة الذي عقدوه في كاناناسكيس، كندا. وتسلم الشراكة الجديدة بأن المسؤولية الأساسية عن مستقبل أفريقيا وتنميتها تقع على عاتق الأفارقة. إلا أن أفريقيا تحتاج إلى دعم من شركائها في التنمية. ومن هذا المنطلق، تقدر أوغندا الالتزام الذي قطعته حكومات مجموعة الثمانية بتعبئة وحشد العمل العالمي وبتسخير الموارد والخبرات وبتوفير الزخم دعما لأهداف الشراكة الجديدة. ونرحب باعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة لصالح تنمية أفريقيا من جانب الدورة الحالية للجمعية العامة (القرار ٢/٥٧). كما نرحب بالدعم الهائل الذي تلقته الشراكة الجديدة من المجتمع الدولي.

وتعتقد أوغندا أن التجارة، ولا سيما التجارة الحرة والعادلة، هي محرك النمو والتنمية. وفي هذا الصدد، نحث المجتمع الدولي على بذل قصارى جهده لكي يضمن وفاء النظام التجاري المتعدد الأطراف بالاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا عن طريق اتخاذ تدابير عملية يمكن أن تحسن معدلات التبادل التجاري لديها وأن تعزز قدرتها على التصدير وتبقي موازين مدفوعاتها على نحو مقبول.

وتُصدّر المنتجات الزراعية الرئيسية لأقل البلدان نمواً ، من قبيل البن والقطن والموز والشاي، إلى عدة أسواق، يجدر بالذكر منها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وكندا. ونظراً لذلك فإن ظروف الوصول إلى الأسواق تتسم بأهمية حاسمة في تحديد فرص التبادل التجاري المتاحة لأقل البلدان نمواً.

ومع أن أوغندا ترحب بقانون الفرص المتاحة والنمو في أفريقيا الذي اعتمدته الولايات المتحدة وبمبادرة الاتحاد الأوروبي ''أي شيء ما عدا الأسلحة''، نرى أن يستكمل هذان التطوران الإيجابيان بقواعد مبسطة لتحديد المنشأ وبتنسيق برامج المساعدة التي تقدمها الجهات المانحة لزيادة قدرة أقل البلدان نمواً على الإنتاج والتسويق. ونجد من الأمور المشجعة اتخاذ كندا قراراً من جانب واحد برفع التعريفات الجمركية عن الصادرات الأفريقية إليها وإلغاء أشكال الدعم للمنتجات الزراعية. ونحث سائر البلدان على الاقتداء بهذا النموذج الإيجابي.

وقد أسهم انهيار أسعار السلع الأساسية في تدهور جذري لتجارة أقل البلدان نمواً. وهذه المسألة جديرة باهتمام عاجل من المجتمع الدولي إذا أريد أن تندمج هذه البلدان بشكل كامل في نظام التجارة المتعدد الأطراف. وندعو المجتمع الدولي إلى أن ينفذ تنفيذاً كاملاً أحكام إعلان الدوحة لصالح أقل البلدان نموا، وأن يوفر لها، بالإضافة إلى ذلك، في المفاوضات الجارية الدعم التقني اللازم لبناء قدرتها.

ويمكن للمعونة أن تكون في الأجل القريب مفيدة لتنمية البلدان النامية، بل وكانت بالفعل كذلك. وفي هذا الصدد، تود أوغندا أن تناشد البلدان المانحة أن تبذل الجهد اللازم للوفاء بالهدف المتفق عليه والمتمثل في تخصيص ما نسبته ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. ونشكر البلدان التي بلغت ذلك الهدف بالفعل أو حتى تجاوزته.

وأود أن أقول إن أوغندا تؤيد الجهود التي يبذلها الأمين العام لإصلاح منظومة الأمم المتحدة من أجل زيادة كفاءتها وفعاليتها. بيد أن إصلاح مجلس الأمن قد طال انتظاره. ونناشد جميع الدول الأعضاء أن تعجّل بعملية الإصلاح، بما فيها زيادة عدد أعضاء المجلس بفئتيه الدائمة وغير الدائمة.

وختاماً أود أن أؤكد مجدداً التزام أوغندا الكامل بتعددية الأطراف وبمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده. ونحن على استعداد لبذل قصارى جهدنا لتحقيق الأهداف السامية التي حددها المجتمع الدولي في مؤتمر قمة الألفية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة آنا ليند، وزيرة الشؤون الخارجية في السويد.

السيدة ليند (السويد) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي أن أستهل كلمتي بتهنئتكم، يا سيدي، على انتخابكم لمنصب الرئاسة.

لقد أعرب جميع المتكلمين في هذه المناقشة عن خواطرهم بالنسبة للعام الذي انقضى منذ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. فقد كان عاماً حافلاً بالإثارة، وحان الوقت لأن يستخلص منه المجتمع الدولي بعض الاستنتاجات. والأمر الواضح هو أن الأمم المتحدة قد ردت بسرعة وعزم على الأعمال الإرهابية التي ارتكبت ضد الولايات المتحدة، إذ تصرفت الأمم المتحدة بسرعة وتصميم لمجابهة ذلك الخطر الذي يتهدد الأمن العالمي.

وأرى من ناحيتي أن في ذلك دليلاً إضافياً على أن الأمم المتحدة لا غنى عنها في الواقع. وكلنا نعرف ما يريده الإرهابيون، وهو إلحاق الضرر بالمجتمعات المفتوحة، وإحلال المواجهة محل التعاون، وإسقاط الديمقراطية. ولكننا لا يمكن أبداً أن نتيح للإرهابيين الغلبة التي يطمحون إليها. ولا يمكننا أن نتسامح حيال قمع المعارضة السياسية أو اضطهاد الأقليات الدينية أو العرقية تحت ستار مكافحة الإرهاب. والواقع أننا بكفالة الاحترام العالمي للقانون الدولي وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية نحرم الإرهاب من كثير من مراتعه الخصبة.

ويثبت الصراع ضد الإرهاب من جديد أن الوسيلة الوحيدة المستدامة لمواجهة التحديات المشتركة تتمثل في العمل المتعدد الأطراف والاستجابة العالمية.

وتتطلب محاربة الإرهاب وبناء السلام تعاوناً على الصعيد العالمي. وقد قال الأمين العام في الأسبوع الماضي إنه حين تقرر الدول استخدام القوة في معالجة التهديدات الأوسع نطاقاً الموجهة إلى السلام والأمن الدوليين، فلا بديل عن الشرعية الفريدة التي توفرها الأمم المتحدة. وينطبق هذا أيضاً على حالة العراق. فتحدي العراق لمجلس الأمن يجب أن يتوقف. ويكمن لبّ هذه المسألة في قضية أسلحة الدمار الشامل. وهي أسلحة يمكن أن تسبب المعاناة والموت لملايين الناس، بمن فيهم الذين تبعد بلادهم كثيراً عن العراق.

ونريد أن نتأكد من وفاء العراق بالتزامه بوقف جميع البرامج الخاصة بتطوير هذه الأسلحة. كما نريد أن نتأكد أن أي أسلحة للدمار الشامل ربما يكون أنتجها قد دمرت الآن. وتلك هي مهمة مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة. وأرحب بالإعلان عن استعداد العراق للسماح للمفتشين بالعودة من دون شروط. ويتعين على العراق هذه المرة أن يتعاون مع الأمم المتحدة تعاوناً

كاملاً. وسيكون ذلك أيضاً الطريق السليم للوصول إلى وقف الجزاءات.

بيد أنه إذا لم يحدث ذلك، وإذا استمر العراق في تحديه فعلى مجلس الأمن، كما قال الأمين العام، أن يواجه مسؤولياته. ويمكن أن يكون اتخاذ قرار كهذا بالغ الدقة بالنسبة للمجلس، ويلزمه أن يزن المخاطر المترتبة على مختلف الخيارات. ولكن مصداقية الأمم المتحدة تقتضي دفع العراق إلى الوفاء بالتزاماته.

وتتطلب التنمية المستدامة تعاوناً على الصعيد العالمي. إذ يمكن أن يستغل الإرهابيون في كافة أنحاء العالم الفقر والظلم وأن ينجم عنهما الصراع والحرب. والتعاون العالمي مطلوب للحيلولة دون حدوث ذلك. ويستلزم الأمن الدولي والاستقرار الإقليمي بناء الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والقضاء على الفقر والأخذ بالتنمية المستدامة.

ويتضح من العولمة أن المسؤولية الاجتماعية ليست مطلوبة من الحكومات فحسب، بل من الشركات والأفراد أيضاً، وخلاصة القول، منا جميعاً.

وتشكل الاستدامة الإيكولوجية أساس البقاء الإنساني. فالتنمية والبيئة مترابطتان. وقد التزمت دولنا في جوهانسبرغ بترجمة الرؤية التي أعرب عنها في ريو إلى واقع، وهي تتمثل في إدماج الأهداف البيئية وأهداف التنمية بحيث تدعم كل منهما الأخرى.

ويفتح البدء بتنفيذ خطة الدوحة للتنمية الطريق أمام نظام للتبادل التجاري العالمي يتسم بالإنصاف والاستجابة. وقد غيرت الشراكات العالمية الجديدة طريقة نظرنا إلى أنماط الإنتاج والاستهلاك والتنمية المستدامة، غير أنه لابد من تحقيق الأهداف التي وضعناها. وتأكدت في مونتيري مسؤوليتنا المشتركة. وتلزم لتنفيذ هذه الالتزامات مؤسسات قوية متسمة بالكفاءة على الصعد المحلية والإقليمية والدولية. ويلزمنا التماسك والاتساق. أي تلزمنا الملكية.

ومن أخطر التهديدات الجديدة التي تواجه الأمن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وسيكون بذل الجهود لتحقيق التنمية المستدامة عديم الجدوى إذا أخفقنا في معركتنا ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض التي ما زالت تحتفظ بمجتمعات سكانية بأكملها كرهائن. وحين تأخذ الهياكل الأساسية للمجتمعات في التحطّم بسبب الآثار المدمرة للأوبئة، يجب علينا أن نعترف بأن ذلك يشكل تهديداً للأمن العالمي.

ودليلنا المرجعي هو إعلان الألفية. وتعرب السويد عن تأييدها الكامل لمبادرة الأمين العام لبدء استراتيجية للنجاح في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فبلوغ تلك الأهداف من شأنه أن يشكل في حد ذاته أفضل طريقة لمنع نشوب الصراعات المتصفة بالعنف. فكثيراً ما نجد وراء الأعراض المباشرة للصراع أسباباً هيكلية عميقة الجذور.

بيد أنه حتى الآن يمكن تحقيق الكثير إذا استخدمت الوسائل الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية على نحو منسق. وللمنظمات الإقليمية دور هام تؤديه بالتعاون مع الأمم المتحدة، ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد تنفيذ تقرير الأمين العام (A/55/985) عن منع نشوب الصراعات المسلحة.

إن إنهاء الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني يتطلب تعاونا عالميا. وهناك حاجة ملحة لوضع حد للاحتلال ولدوامة أعمال الإرهاب والعنف والمواجهة التي تسببت في الكثير من المعاناة وهدر الدماء في الشرق الأوسط.

وإني آسف كثيرا لوقوع الاعتداءين الإرهابيين في إسرائيل مؤخراً. وأحث الطرفين بشدة على عدم السماح للمتطرفين باحتجاز عملية السلام رهينة.

إن مستقبل المنطقة يعتمد على التوصل إلى حل سلمي ومستدام وعادل، حل يرتكز على القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وأحد سبل تحقيق هذا الحل متاح في الدليل التفصيلي الذي اعتمده الاتحاد الأوروبي مؤخرا، والذي يقوم على أساس اقتراح صادر عن اجتماع مؤتمر قمة جامعة الدول العربية في بيروت. ويتضمن الدليل التفصيلي إجراء انتخابات في الأراضي الفلسطينية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، وذلك بهدف إقامة دولة فلسطينية سلمية وديمقراطية في عام ٢٠٠٥. ولا يمكن تأمين حقوق فلسطين وإسرائيل في الأمن وإقامة دولتيهما بالوسائل العسكرية. فلا يمكن تحقيقها إلا من خلال المفاوضات.

وتتطلب حماية حقوق الإنسان تعاوناً عالمياً. وبتناولي لهذه المسألة، أود أن أبدأ بالإشادة بالسيدة ماري روبنسون، المفوضة السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان التي انقضت فترة ولايتها. فلقد كان لها تأثير من خلال التزامها القوي. وهي تركت أثرا، ونحن ممتنون لها على ذلك. وأرحب بخليفتها، السيد سيرجيو فييرا دي ميللو، وأؤكد له على استمرار تعاوننا ودعمنا.

يُولد الجميع أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق. إلا أن أعدادا كبيرة من النساء والرجال والأطفال في جميع أنحاء العالم محرومون من حقوقهم العالمية المعلنة والمتأصلة. فالمضايقات والتعذيب والقتل أمور تتم يوميا، بما في ذلك ما يتم عبر ممارسات مقيتة مثل بتر أجزاء من الأعضاء التناسلية والرجم بالحجارة. وأحيانا يكون السبب في إساءة معاملة الشخص هو نوع الجنس، ذكرا كان أو أنثى، أو الديانة أو العقائد أو الميول الجنسية أو حقيقة أن هذا الشخص معوق. وإنه لواجب علينا أن نكافح هذا التمييز. إن مبدأي عدم التمييز والتنوع هما مبدآن أساسيان لأي مجتمع إنساني وكريم. ويجب على الإطلاق عدم استخدام سيادة الدول درعا تحتمي خلفه انتهاكات حقوق الإنسان.

ولقد اتخذت الجمعية العامة أول خطوة لوضع اتفاقية دولية لتعزيز وحماية حقوق وكرامة المعوقين. وهذا تطور نرحب به تماما.

وتقرير الأمين العام (A/57/169) عن استئصال العنف ضد النساء والفتيات الذي يُقترف باسم الشرف هو إسهام آخر مهم، إذ ينبغي التعامل مع التدابير القانونية والحمائية والوقائية للنساء والفتيات المعرضات للخطر بشكل متضافر.

وعادة ما يجري الحديث عن حقوق الإنسان، ولكننا بحاجة أيضا إلى تفعيل هذه الأقوال. وإنشاء المحكمة الجنائية الدولية هو إنجاز رائع في التطوير التدريجي للقانون الدولي. والهدف الرئيسي منه هو القضاء على الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والإبادة الجماعية وجرائم الحرب. إننا جميعا بحاجة إلى أن نضمن بعناية سلامة نظام روما الأساسي بغية عدم تقويض جوهره والغرض منه. ولا بد من احترام حقوق كل فرد، ويجب اعتبار كل فرد، ذكرا كان أو أنثى، وبغض النظر عن الجنسية أو المركز الاجتماعي، مسؤولا عما يقوم به من أعمال.

إن نزع أسلحة الدمار الشامل يتطلب تعاونا عالميا. ويعتمد الأمن الدولي، وكذلك الأمن الوطني، على الأطر القوية المتعددة الأطراف. ومهمتنا هي تنفيذ وتعزيز الاتفاقيات الدولية الهامة التي تحظر أو تنظم أسلحة الدمار

الشامل. ونظام التحقق ضروري لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمية. والإخفاق في إحراز تقدم ملموس في المؤتمر الاستعراضي لهذه الاتفاقية في تشرين الثاني/نوفمبر سيكون له عواقب وخيمة.

وتقضي اتفاقية الأسلحة الكيميائية بتدمير فئة بأكملها من أسلحة الدمار الشامل. وهذا نزع حقيقي للسلاح، وينبغي تنفيذه بشكل كامل وفي الوقت المحدد. وسيتم استعراض هذه الاتفاقية في نيسان/أبريل من العام القادم لأول مرة في تاريخها الفتي.

ويكتسب تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمرات الاستعراضية لمعاهدة عدم الانتشار النووي أهمية أساسية. وينطبق هذا بصفة خاصة على التعهد القاطع للدول الحائزة للأسلحة النووية بتنفيذ القضاء الكامل على ترساناتها النووية، واثنتي عشرة خطوة أخرى نحو تحقيق ذلك الهدف. وستواصل السويد، بوصفها جزءا من ائتلاف جدول الأعمال الجديد، الإسهام في هذه العملية.

وينبغي لعملية نزع السلاح أن تشمل أيضا الأسلحة النووية غير الاستراتيجية، كما أكد ذلك المؤتمر الاستعراضي الأخير لاتفاقية عدم الانتشار النووي. كما أن هناك أهمية حيوية لأن تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. وإني أدعو جميع الدول إلى الالتزام بتلك المعاهدة.

ولا بد أن يبدأ مؤتمر نزع السلاح عمله الجوهري حين يستأنف دورته في أوائل العام القادم. ومن غير المقبول أن تستمر بضع دول في عرقلة التقدم. فلقد قدمت مؤخرا السويد والجزائر وبلجيكا وتشيلي وكولومبيا مقترحا لبرنامج عمل يراعي مصالح جميع الأطراف. وإني أحث الصين والولايات المتحدة على العمل بنشاط من أجل التوصل إلى حل.

والتحديات التي تنتظرنا لا تقل كماً عن تحديات العام الماضي، وهي أيضا لا تقل حجماً عنها. ومن أجل التصدي لها نحن بحاجة إلى أمم متحدة عصرية وأكثر فعالية. وتحتاج الأمم المتحدة العصرية إلى مجلس أمن يعكس حقائق العلاقات الدولية اليوم. فنحن بحاجة إلى تكثيف الجهود لتحقيق إصلاح شامل لمجلس الأمن. ولقد نوقشت هذه القضية لسنوات عديدة، ولم يكتب لها نجاح يُذكر. والأمر في النهاية يمس مصداقية وشرعية المنظمة.

وتؤيد السويد زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن بغية السماح بزيادة تمثيل الدول الأعضاء، وفي مقدمتها البلدان النامية. ونود أن نرى هذا الإصلاح يلقى تأييدا على أوسع نطاق ممكن. وإذا استلزم ذلك، كخطوة أولى، زيادة محدودة في عدد الأعضاء غير الدائمين مع عدم استبعاد هذه الزيادة للأعضاء الدائمين في مرحلة لاحقة، ستؤيد السويد مثل هذا الحل. إن الزيادة الفورية ستعكس بشكل أفضل حقائق المجتمع الدولي اليوم والزيادة التي طرأت على عدد الدول الأعضاء.

وأود أن أختتم بياني بتحية سويسرا، أحد البلدان المضيفة للأمم المتحدة، والترحيب الحار بها بوصفها عضوا كاملا في الأمم المتحدة. وقريبا ستصبح أيضا جمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية، البلد الذي انخرطت فيه الأمم المتحدة بشكل مكثف وإيجابي، عضوا جديدا في أسرة الأمم المتحدة. وإني أرى في ذلك أهمية. وأرى دليلا على أن الجهود المشتركة والمتكاملة للمجتمع الدولي يمكن أن تسفر عن نتائج رائعة. ويغمرني الأمل لأن الأمم المتحدة قد دخلت بالفعل هذه الألفية الجديدة بثبات وعزم.

وأنا على اقتناع بأن الأمم المتحدة تسير على الدرب الصحيح. وستبقى الأمم المتحدة، عبر الجهود المتضافرة لنا جميعا، شعاع أمل للبشرية في القرن الحادي والعشرين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب السمو الملكي الأمير محمد بلقيه، وزير الشؤون الخارجية في بروني دار السلام.

الأمير محمد بلقيه (بروني دار السلام) (تكلم بالانكليزية): أهنئكم، سيدي الرئيس، وأهنئ شعب الجمهورية التشيكية على انتخابكم. وأتقدم بأطيب تمنياتي لكم في أعمالكم خلال الدورة القادمة.

كما أود أن أشكر زميلي، سعادة السيد هان سونغ – سو، ممثل جمهورية كوريا، جارتنا الإقليمية، على رئاسته للجمعية خلال العام المنصرم.

وأود أن أهنئ أيضا حكومة وشعب الاتحاد السويسري على قرارهما الانضمام إلى الأمم المتحدة. لقد دعم السويسريون مؤسسات السلام العالمي لزمن طويل بشكل متميز، وسيطيب لنا العمل معهم هنا.

وفي الوقت نفسه، أود أن أرحب بالعضوية الوشيكة لجارتنا، جمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية. وفي هذا الإطار، أود أن أشكر جميع الأعضاء العاملين في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. ونحن ممتنون لهم جدا على حسن صنيعهم هناك. وأؤكد لكم أننا سنبذل قصارى جهدنا لتوطيد الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة من أجل السلام في منطقتنا. ومن دواعي سرورنا أن نعمل مع الرئيس غوسماو وحكومته الجديدة. وإذ تعكف هذه الحكومة على وضع الخطط الإنمائية للمستقبل، فإننا نتطلع إلى مواصلة هذا العمل، لا على الصعيد الثنائي بوصفنا أصدقاء وجيرانا فحسب، وإنما أيضا من خلال العملية الطويلة للتشاور والتعاون التي أنشأناها في إطار رابطتنا الإقليمية.

وأنا أذكر هذا الجانب من عملنا الإقليمي لسبب معين. وهذه هي النقطة الأساسية التي أود أن أقولها في هذه المرحلة. فالعملية التي أشرت إليها تدخل في صميم عمل رابطة أمم جنوب شرقي آسيا منذ إنشائها قبل ما يزيد بكثير على ٣٠ عاما. وهذا لا يقتصر على جيراننا في جنوب شرقي آسيا. إذ يشارك في هذه العملية شركاؤنا في الحوار من جميع أنحاء العالم إلى جانب الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن كافة. وأصبحت هذه العملية تغطي الآن كامل نطاق التعاون، على الصُّعُد السياسية والاقتصادية والعملية، بل ومنذ انتهاء الحرب الباردة أصبحت تشمل جميع جوانب التعاون الأمني. بعبارة أخرى، هذا نهج شامل إزاء الشؤون الإقليمية والدولية الحديثة. ويشتمل هذا النهج على عدة طبقات من التعاون يربط بينها مؤسسة واحدة، ألا وهي الأمم المتحدة. إن قدرا هائلا من العمل قد أنجز لتحقيق ذلك. ولذا، فإننا نعطيها قيمة متساوية الأهمية. ونرى أنها تفتح مجالا آمنا إلى الأمام لكل مواطن نمثله.

وأقول ذلك لأسباب تهم جدا كلا من زملائنا هنا. ففي العام المنصرم، واجهتنا حقيقة مفزعة بشكل موجع وعملية التشاور والتعاون برمتها أصبحت مهددة الآن. والفرص التي تتيحها لشعوبنا أمست في خطر بالغ. وشأننا شأن زملائنا الأعضاء في المنظمة هذه، كان علينا أن نتقبل حقيقة مقيتة، إذ ثمة جانب قاتم للحياة الدولية التي نعايشها اليوم: للعولمة، وللتنمية، وللمعرفة، وحتى للمعتقدات التي نعتز بها، دينية كانت أو سياسية أو اجتماعية.

لقد تعودنا على وجود هذا الجانب المظلم. إنه يمثل وصمة عار كئيبة لا ترحم. وليس من سبيل لخروج الأمم الأعضاء منها سالمة لاستكمال مسيرتها. ولهذا، فإن الصورة تبدو مروعة تماما. وفي جنوب شرقي آسيا استجبنا لذلك بحسب قدراتنا. فقد كان حزننا عميقا للغاية على الضحايا الأبرياء للإرهاب في أمريكا وأفريقيا وأوروبا وآسيا. وقد نددنا بكل من أزهقوا تلك الأرواح.

غير أننا نحاول تجاوز مرحلة الإدانة إلى ما بعدها. فقد اتخذنا إجراءات عملية فورية قصيرة الأمد. والتزمنا بالعمل طويل الأمد. وكان لزاما علينا أن نفعل ذلك. فبدون الأمن والاستقرار، ستكون الفرصة ضئيلة أمامنا لتنفيذ برنامج التنمية الطويل الأمد الذي وضعناه لأنفسنا. لذا، لا يسعنا إطلاقا أن نسمح بنجاح أولئك الذين يتورطون في أي شكل من أشكال الإرهاب.

وأقصد بذلك أي مجموعة تحاول أن تستدرجنا إلى جانبها المظلم: ليس المتطرفون فحسب، أيا كانت القضايا التي يدعون تمثيلها، بل وأولئك الذين يحاولون إفساد النظم الدولية للتجارة والتبادل التجاري والنظم المصرفية، أو أولئك الذين يقصدون تدمير بيئتنا أو يتاجرون بشقاء البشرية. هؤلاء يقفون عائقا أمام أعمق مصالح الشعوب التي نمثلها هنا، الشعوب التي تمثل الأمم المتحدة بالنسبة لها النقيض المباشر للرؤية الظلامية للإرهابيين. فالأمم المتحدة تتيح جانبا مختلفا تمام الاختلاف للشؤون العالمية، جانبا يتسم بتنوع الشعوب والثقافات والمعتقدات؛ ذلك الجانب الذي يسعى في كل وقت إلى توافق الآراء الذي يتأتى نتيجة للحوار والمفاوضات؛ ويضفي اتجاها مستنيرا على التغيرات الكبيرة التي تجتاح كل المجتمعات – أو بعبارة أخرى، هو الجانب المضيئ للشؤون الدولية الذي ينيره شعاع من الأمل. وتلك هي نظرتنا إلى المنظمة هذه.

إننا نريد لجهودنا الإقليمية أن تساعد في تغذية هذا الشعاع. ونريد لجهودنا أن تكون مكملة لعمل الأمم المتحدة.

لذا، نقول باختصار، إننا لا نرى سوى بند دائم واحد في جدول الأعمال هنا: كيف يمكن للمنظمة العالمية أن تعطي الأمل والهدف لحياة كل أسرة في كل مجتمع في دولها الأعضاء الـ ١٩٠؟

لذلك، فإننا نؤيد بشدة الجهود التي يبذلها الأمين العام لتجسيد هدفنا بهذه الطريقة، لا بلغة المواجهة التي كانت تسمع طوال القرن الماضي، ولا بقاموس الإرهاب المروع، وإنما بالعبارات الإنسانية التي عرضت في مؤتمر قمة الألفية.

وباختصار، تتضمن أهدافنا وضع حد للمظالم التاريخية، لا سيما الظلم الذي لا يزال يعانيه أشقاؤنا في فلسطين، وبذل جهود ملموسة لمساعدة المجتمعات على تحقيق مستوى معيشي جيد وبطريقة مسؤولة. تلك هي الآمال الأساسية التي أعتقد أننا جميعا نتشاطرها في مستهل هذا القرن. ولا نود تنحية هذه الآمال جانبا. ولذا، نناشد جميع زملائنا الأعضاء أن يحرصوا على ألاّ تذهب هذه الآمال طي النسيان. ونحث كلا منكم على استخدام الآليات المتاحة هنا لتحقيق هذه الغاية.

وكلما أحدقت بالسلام الدولي مخاطر جسيمة، نشعر بالثقة من أن أعضاء مجلس الأمن سيحسنون إرشادنا. ونقر بالدور الحيوي الذي يؤدونه في ضمان تمسك كل عضو من الأعضاء بالمبادئ الدولية. وفي هذا الصدد، فإننا نقدم لهم كل دعمنا، وسنظل نُسهِم في عملهم بكل طريقة ممكنة.

غير أن المجلس ليس إلا جانبا واحدا من عمل الأمم المتحدة. وهناك العديد من المهام الأخرى: وفي المقام الأول، تتمثل في العمل السلمي الذي يربط بين جميع مستويات تعاوننا معا.

وإننا لا نود أن نرى هذه المنظمة وقد انصرف انتباهها إلى الجانب المظلم من الحياة الدولية فحسب. فبناء إطار آمن للتعاون الدولي يقتضي مسيرة طويلة متسقة وشاملة. وكأي عملية أخرى، لا بد من صقلها باستمرار. ونحن نقر بذلك. ولكن أملنا أن أحداث العام الماضي لا تعني

ضرورة التخلي عنها وإعادة تصميمها. وبقولي ذلك، أعتقد أننا نشاطر جميع الدول النامية أعرض الآمال.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إدوارد كوكان، وزير الشؤون الخارجية في سلوفاكيا

السيد كوكان (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية) : اسمحوا لي أن أبدأ، سيدي الرئيس بتهنئتكم على انتخابكم عن جدارة . وإنه لمن دواعي عظيم سروري أن أراكم، يا صديقي العزيز وزميلي، ترأسون أعمال الجمعية العامة في هذه الدورة. ووفدي مستعد لأن يقدم لكم كامل دعمه. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن امتناني لسلفكم معالي السيد هان سونغ — سو، على إخلاصه وإنجازاته.

وترحب سلوفاكيا بسويسرا بوصفها أحدث عضو في منظمتنا. ونتطلع أيضا إلى الترحيب بتيمور الشرقية والى أن نعمل معهما بصورة وثيقة من أجل تعزيز السلم والأمن والازدهار في كل أنحاء العالم.

ولقد ولدت الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة ألما وغضبا في جميع أنحاء العالم، وبعد ذلك تضامنا كبيرا فيما بين الأمم في سائر أنحاء العالم، ووقفة راسخة من جانب التحالف العالمي ضد كارثة الإرهاب. وفي نهاية المطاف، لم تحقق تلك الأعمال الجبانة هدفها النهائي: الفوضى والتخبط والتدمير للمجتمع العالمي. وعلى العكس من ذلك، عززت عزمنا على البحث عن السلم والأمن في العالم وعلى الترويج لحياة بكرامة وازدهار للجميع. وقد تعهدت سلوفاكيا بدعمها الكامل للتحالف ضد الإرهابيين منذ البداية.

وبينما كانت أنقاض مركز التجارة العالمي تحترق من دون لهب في الطرف الجنوبي لمانهاتن قامت الجمعية العامة ومجلس الأمن والأمين العام بالعمل بسرعة وبعزم وبشكل جماعي. وأثبتت الأمم المتحدة أنها حيوية في مكافحة الإرهاب، وينبغي الحفاظ عليها بوصفها حملة عالمية. ويجب أن يكون تنظيم هذا العمل العالمي في مركز جهودنا في الأمم المتحدة. ونحن نسلم بدور الأمم المتحدة في السعي الى زيادة قدرة كل عضو بغية هزيمة الإرهاب بصورة منسقة عالميا وبما يتماشى مع قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) الذي اعتمده المجلس بالإجماع في العام الماضي.

ومنذ ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، عدلت السلطات السلوفاكية وقوت تشريعات محلية لكي يتسنى تطبيقها بفعالية ضد أعمال الإرهاب. وأودعت سلوفاكيا صك التصديق على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب في وقت سابق من هذا الشهر، وبذلك أصبحت طرفا في جميع الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ضد الإرهاب البالغ عددها ١٢ صكا. وقد أدرجت أحكامها بالفعل في تشريعاتنا المحلية. ونلتزم بمواصلة التعاون في هذه الجهود مع مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وبعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بوقت قليل، تعرضت شبكة القاعدة ونظام طالبان الذي كان يأوي أولئك الإرهابيين للحرب والتدمير. وصار تنظيم استجابة عالمية للأزمات السياسية والإنسانية في أفغانستان واحدا من المهام الحيوية في الأمم المتحدة. وأتيحت لشعب أفغانستان فرصة للبدء في إعادة بناء بلده التي كانت قد تعرضت للتقسيم لفترة طويلة. ونحن نشيد بعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبالبلدان المساهمة في القوة الدولية للمساعدة الأمنية، وسلوفاكيا منخرطة بنشاط في عملية إعادة البناء وإعادة التأهيل في أفغانستان . وقد تم إرسال وحدة مهندسين من سلوفاكيا في آب/أغسطس ٢٠٠٢ للمشاركة في عملية الحرية الدائمة.

وتؤكد سلوفاكيا مجددا التزامها بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. ونشارك بفعالية في الجهود الإقليمية والعالمية في مجال نزع السلاح والأمن الدولي. ويثير التهديد المتزايد للإرهاب الدولي اليوم أسئلة تتعلق بالعلاقة بين الإرهاب ونزع السلاح، وأيضا بالإسهامات التي يمكن أن تقدمها المعاهدات والمؤسسات المتعددة الأطراف في هذا المجال. ويجب أن نحرز تقدما أكبر في سبيل تحقيق أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار.، وأن نعزز آليات التحقق والتنفيذ، وبذلك نسهم في إقامة عالم أكثر أمنا لا يستطيع الإرهاب النمو والازدهار فيه. وسنواصل العمل بصورة تعاونية وبناءة من أجل متابعة هدفي نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

وقد شاهدنا عبر العقد الماضي، ارتفاعا مفاجئا في العنف العرقي والاجتماعي والديني في جميع أنحاء العالم حينما تم غليان التوترات الجياشة وتحولت إلى صراعات مفتوحة. وتزايد الطلب على الأمم المتحدة للتدخل فيما يتعلق بتلك التهديدات للسلم والأمن الدوليين. ونتيجة لذلك، أصبح حفظ السلام أكثر تواترا وتعقيدا. وعمليات حفظ السلام الحديثة متعددة الأطراف، وتتراوح مهامها بين النشر التقليدي للأفراد العسكريين، وإزالة الألغام والدعم الطبي وبين التحقق ونزع السلاح، وإعادة بناء البنية التحتية وتيسير بناء المؤسسات والتحول صوب الديمقراطية والانتخابات. وما فتئت عمليات حفظ السلام تتغير أيضا فيما يتعلق بالموارد المالية التي تتطلبها.

ولقد ظلت حكومتي دوما ملتزمة تماما بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ولا يزال حفظ السلام جانبا هاما من انخراطنا في أنشطة الأمم المتحدة. وتقدم سلوفاكيا حاليا أفرادا ومراقبين عسكريين لسبع بعثات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، في إثيوبيا وإريتريا وقبرص والعراق والقدس وعلى هضبة الجولان، وفي سيراليون، وتيمور الشرقية. وما فتئ عدد الأشخاص العسكريين الذين يخدمون تحت علم الأمم المتحدة يتزايد باطراد منذ منتصف التسعينات. وهناك أكثر من ٦٠٠ جندي، إضافة إلى الجنود السلوفاك المشاركين في بعثات في البلقان تحت قيادة الناتو.وستظل سلوفاكيا منخرطة بفعالية في المستقبل في هذا المجال الحيوي من مسؤوليات الأمم المتحدة.

واسمحوا لي أن أشيد للرجال والنساء الشجعان من أمم مختلفة الذين أسهموا في بعثات السلام والذين فقدوا حياتهم أثناء الخدمة تحت علم الأمم المتحدة. وقد عانى بلدي أيضا من الخسائر في الأرواح. فقد تم منح أربعة رجال سلوفاك أبطال ممن قضوا ميدالية داغ همرشولد.

إن القرارات التي اعتمدها مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ملزمة قانونا. وإخفاق أية دولة عضو في الوفاء بمتطلبات تلك القرارات يشكل انتهاكا للميثاق. وفي هذه الحالات، يحق للمجتمع الدولي تعزيز إنفاذ سيادة القانون. ولقد أحطنا بعناية بقرار حكومة العراق، المعلن في وقت سابق من هذا الأسبوع، بالسماح بعودة مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة من دون شروط. ولكن، هناك ضرورة لأن تصاحب ذلك القرار خطوات إضافية جادة من شأنها أن توفر التنفيذ السريع والشامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ولا زال موضوع إسرائيل وفلسطين محط اهتمامنا منذ إنشاء الأمم المتحدة. فمن ضمن مسؤوليتنا المشتركة، تحقيق حل شامل يترتب عليه وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام واحترام متبادل داخل حدود آمنة ومعترف بها. ونحن ندعم تماما جهود المجموعة الرباعية الدبلوماسية بشأن الشرق الأوسط من أجل الدفع قدما برؤية السلام في المنطقة.

وسلوفاكيا ملتزمة تماما بقواعد ومبادئ القانون الدولي وبالعدالة. وفي ذلك السياق، نولي أهمية خاصة لعمل محكمة العدل الدولية. فقد أثبتت المحكمة أنها مؤسسة مفيدة جدا في حل النزاعات بين الدول، بما في ذلك بعض النزاعات الحادة على الأراضي. وتستحق تلك المؤسسة الدعم الكامل بما في ذلك الدعم المادي من الجمعية العامة. لقد عرضت سلوفاكيا وجارتها الجنوبية من قبل نزاعا على المحكمة. والآن، وقد اعترفنا بالفعل باختصاص المحكمة على عدد من البلدان الأوروبية، نمر بعملية إعداد إعلان سيعترف بالاختصاص الإلزامي العام للمحكمة وفقا للمادة ٣٦، الفقرة ٢ من النظام الأساسي.

ونحن لا نزال مقتنعين بأن الأمم المتحدة، باعتبارها المستأمنة الرئيسية على القانون الدولي، يجب أن تقوم بدور هام في تعزيز النهج القانونية لمكافحة أخطر الجرائم التي تثير القلق الدولي. وسلوفاكيا تؤيد تأييدا تاما عمل المحاكم الجنائية الدولية، وأيضا إقامة المحكمة الجنائية الدولية. لقد وقعنا وصدقنا على نظام روما الأساسي للمحكمة. وأصبحت سلوفاكيا واحدا من البلدان التي كان تصديقها ضروريا لإنفاذ النظام الأساسي في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢. وبالرغم من مختلف الشواغل والتحفظات التي أعربت عنها بعض الدول الأعضاء بالأمم المتحدة، لا نزال نعتقد أن المحكمة لديها إمكانية لتعزيز حكم القانون ومنع إفلات الذين يرتكبون أخطر الجرائم من العقاب.

وموقفنا بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن مرتبط بالأهمية التي نوليها لجعل المنظمة أكثر فعالية. ودعوني ، مرة أخرى، أبرز هذا الموقف. فبالإضافة إلى محافظة مجلس الأمن على طابعه التمثيلي الضروري، ينبغي له أيضا أن يبقي على المرونة التشغيلية المطلوبة. وسلوفاكيا تؤيد توسيع عضوية مجلس الأمن في الفئتين غير الدائمة والدائمة أيضا. ونحن نعتبر أن تخصيص مقعد غير دائم إضافي لمجموعة دول أوروبا الشرقية له ما يبرره، فعضوية تلك المجموعة تضاعفت في العقد الأخير.

وبينما يصبح العالم أكثر عالمية، فإن الأمم المتحدة ينبغي لها أن تستجيب لذلك بأن تصبح أكثر عالمية عن ذي قبل. وشواغل كل الدول ينبغي أن يستمع إليها بصرف النظر عن حجمها أو موقعها الجغرافي أو قوتها العسكرية أو الاقتصادية. ونحن لا تساورنا شكوك فيما يتعلق بدور الأمم المتحدة الذي لا بديل عنه في التصدي للمسائل العالمية، سواء فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان، أو في القضاء على المجاعة والفقر والمرض والأمية أو في منع انتشار المخدرات والأسلحة.

إننا جميعا نعيش على كوكب واحد. ويجب علينا جميعا أن نواجه تدهور البيئة وأن نتخذ معا تدابير كافية لضمان التنمية المستدامة. وإعلان الألفية يبين لنا الطريق الصحيح. إن المجتمع العالمي يجب أن يزيد الآن جهوده لتحقيق كل هذه الأهداف. وقد أثبت مؤتمرا قمة مونتيري وجوهانسبرغ أن هناك الكثير الذي يمكن تحقيقه إذا ما قامت القرارات على توافق آراء عالمي. كما بينا أيضا قوة توافر الإرادة والتصميم على التصدي للمسائل العالمية. وعلينا الآن أن نركز على الوفاء بالتزاماتنا. إننا نحتاج إلى أعمال . والأمم المتحدة ينبغي أن تقوم بدور رائد في رصد تنفيذ قراراتنا. إننا بحاجة إلى أمم متحدة قوية وكفؤة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد هوغو تولينتينو ديب، وزير الدولة للشؤون الخارجية للجمهورية الدومينيكية.

السيد تولينتينو ديب (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): أود أن أعرب عن تهانينا للسيد جان كافان، بمناسبة انتخابه لقيادة عمل الجمعية العامة. ونحن واثقون بأن قيادته ستضفي شرفا عظيما على الأمم المتحدة،

وعلى بلده وعليه نفسه. ونود أيضا أن نهنئ سلفه، السيد هان سينغ ــ سو، على عمله الممتاز خلال الدورة السابقة.

ونود أيضا أن نعرب عن تضامننا مع الأمين العام، السيد كوفي عنان في دفاعه عن إرادة الكثيرين في وجه أي حادث يضع السلام العالمي في خطر.

ونود أيضا أن نرحب بالاتحاد السويسري وتيمور الشرقية، وهما يتخذان مكانيهما في المنظمة.

وبالنيابة عن شعب وحكومة الجمهورية الدومينيكية، أود، مرة أخرى، أن أؤكد مجددا الإيمان العميق الذي يشعر به الشعب الدومينيكي بالمبادئ التي تقوم عليها المهمة العالمية للأمم المتحدة. إن الأفكار والطموحات التي أشعلت الحرب العالمية الثانية قربت البشرية من فقد كل أمل في التعايش السلمي. إن التعصب السياسي، والقومية المتغطرسة وكل أنواع الإجحاف ألقت بظلالها على الزعماء وعلى جزء كبير من العالم، مما أدى إلى عمل مشؤوم عرضت ظواهره الأيديولوجية للخطر إلى حد كبير حرية الجنس البشري وتنوعه الثقافي.

ومن حسن حظ الجميع، أن الحكمة سادت، ومن أجل أن يصبح ذلك الانتصار انتصارا دائما، ومن أجل ضمان أن تحافظ البشرية على طريق ثابت واضح نحو السلام، فإن الأمم التي ناضلت من أجل الحرية اعترفت بالحاجة إلى إنشاء هيئة لحراسة القيم التي من شأنها أن تحسن السلوك الدولي. وكانت هذه هي الأسباب التي أدت في آن واحد، إلى ظهور الأمم المتحدة وإلى تضمين الميثاق أهداف السلم، والعدالة، ورفض العدوان وحل الخلافات عن طريق الوسائل السلمية ووفقا للقانون الدولي.

وبعبارة أخرى ، كان من الواضح تماما أن المنظمة ستسعى إلى استعمال كل الوسائل السلمية لحل الصراعات بين الشعوب أو الدول. وحدد بوضوح أيضا أن استخدام القوة لصون أو استعادة السلم والأمن الدولي لا بد أن يكون نتيجة قرار إجماعي من الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن. وعلى مدى خمسة عقود مرت على إنشاء المنظمة، كانت الأحداث والتغييرات التي شهدها العالم في ذلك الوقت لا تحصى ولا تعد.

إن العديد من الصراعات الدموية في الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا تحدت سلطة الأمم المتحدة. والعديد من الأعمال الانفرادية انتهكت النظام القانوني للمنظمة وهددت توازن العالم. ومع ذلك، فبالرغم من أن كل أعمال الإثارة وكل حالات عدم الامتثال لقرارات هيئات المنظمة العليا، وضعت المنظمة بصمتها بوضوح بتأكيد الحاجة إلى احترام المعايير والقوانين الدولية التي تحكم سلوك أعضائها. والسلام، بل حتى بقاء البشرية نفسها يرجع الفضل فيهما بقدر كبير إلى منجزات الأمم المتحدة.

ومما يؤسف له، أن تهديدات السلام العالمي لا تزال تلقي بظلها على العالم اليوم. ويوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ مثال مثير للانزعاج إزاء مدى وقدرة أعداء السلام. ونحن لن يمكننا أبدا أن ننسى حماقة تلك الأعمال، وطابعها الإجرامي أو الإهانة التي حاولت أن تلحقها بهذه الأمة العظيمة.

ونفهم تماما أن رد الفعل العفوي على عدوان من هذا النوع قد يكون التذرع بالدفاع الشرعي عن النفس. بيد أننا ينبغي أن نتفق على أن هذا الرد له حدود وشروط أخلاقية، وهي الحدود والشروط التي تتجسد في المبادئ المنظمة لحقوق الشعوب وفي المبادئ التي ترتكز عليها هذه المنظمة.

وقد وقعت الحكومة الدومينيكية على جميع القرارات والاتفاقات والاتفاقيات الرامية الى مكافحة الإرهاب. وأيدت الحكومة الدومينيكية قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) الذي أنشأ لجنة مكافحة الإرهاب، وهي تعمل

على تحقيق تقدم في العمل لصياغة اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي. بيد أن هدفنا من مكافحة هذا الوباء وتضامننا مع الدول التي كانت ولا تزال الضحية أو لا بد أن يركزا، فيما يتجاوز أي ظرف طارئ، على استئصال الأسباب التي تشجع أو تحرض على انحطاط حالة الإنسان وتجد تعبيرا لها في أعمال الإرهاب.

وفيما يتعلق بالحق في مواجهة الإرهاب بشكل مباشر، ينبغي أن ندرك أن العمل الانفرادي يعني عجزنا عن التوصل الى اتفاقات. ومن المنطقي تماما أننا مسؤولون عن القيام بذلك بكل السلطة التي تفوضها هذه المنظمة من خلال طابعها المتعدد الأطراف. ويصح هذا لأن استخدام القوة أمر لا يمكن تبريره إلا بعد استنفاد جميع الوسائل المتاحة للجمعية العامة ومجلس الأمن بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة، للتعرف على وجود تهديد حقيقي للسلم العالمي.

إن الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره بتاريخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨ بشأن مسألة السلام في أفريقيا سرد الأفكار التي ينبغي أن تكون مرشدا لنا فيما يتصل بالحالة العراقية. إذ قال كوفي عنان، ضمن جملة أفكار:

”وبالنسبة للأمم المتحدة، لا يوجد هدف أسمى من منع النزاع المسلح ولا التزام أعمق من الالتزام بذلك ولا طموح أكبر من الطموح اليه. إن منع النزاع يبدأ وينتهي بتعزيز أمن البشر والتنمية البشرية“. (A/52/871، الفقرة ٢)

ومن الواضح أننا لسنا الوحيدين الذين نرى أنه بات محتما، في ضوء عمليات عولمة السوق والتبادلات الثقافية والتكنولوجيا والاتصالات، استئناف السير على الطريق الذي رسمه مؤتمر قمة الألفية بغية تصحيح الاختلالات ووقف التهميش الكلي المتزايد لقطاعات كبيرة من سكان العالم. واسمحوا لي أن أقتبس فقرة من إعلان الألفية، تذكيرا بأولوياتنا:

”وإننا نعتقد أن التحدي الأساسي الذي نواجهه اليوم هو ضمان جعل العولمة قوة إيجابية تعمل لصالح جميع شعوب العالم. ذلك لأن العولمة، في حين أنها توفر فرصا عظيمة، فإن تقاسم فوائدها يجري حاليا على نحو يتسم الى حد بعيد بعدم التكافؤ وتوزع تكاليفها بشكل غير متساو. ونحن ندرك أن البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تواجه صعوبات خاصة في مجابهة هذا التحدي الأساسي“. (القرار ٥٥/٢، الفقرة ٥)

وعلاوة على هذا أعطت قمة الألفية أولوية لمسائل مثل الفقر والأمية والمرض وعدم المساواة بين الجنسين والتدهور البيئي باعتبارها أسبابا تتواطأ ضد السلام والتعايش العالمي. وهذه الحالات المقلقة تطرح السؤال التالي: ما هو كم العمل الذي أنجزناه على الصعيدين الوطني والدولي لإزالة العوائق التي تعترض نمو البلدان النامية؟

والحكومة الدومينيكية، منذ بداية توليها السلطة في آب/أغسطس ٢٠٠٠، برئاسة ايبوليتو ميهيا، اتخذت سلسلة من التدابير لتكييف التشريعات في المؤسسات العامة والخاصة على السواء مع مطالب عملية العولمة، تلك العملية التي لا يمكن تجنبها. وفيما يتصل بالإصلاح الاجتماعي استهلت الحكومة الدومينيكية برنامجا لتقليل الفقر وزادت من دعمها في مجال مكافحة الأمية. كما أن إنشاء وزارة للمرأة وأخرى للبيئة يعتبر من المبادرات الهامة نظرا لأن هذين القطاعين من قطاعات المجتمع تعرضا للإهمال في الماضي.

ونعلم أن بلدانا أخرى أقدمت على تغييرات مماثلة. لكن واقع الأمر عموما هو أن الإحصائيات العالمية لا تشجع على التفاؤل وذلك إذا ما قورنت بالإحصائيات عن الأغلبية

العظمى من البلدان النامية. وللأسف لا يمكننا القول على الصعيد العالمي إن البلدان المتقدمة النمو قد دللت على تفهمها أو تضامنها فيما يتصل بهذه المسائل على نحو إيجابي. قليلة هي الفرص التي أتاحتها البلدان المتقدمة النمو للبلدان النامية للاشتراك في عملية العولمة عن طريق التعاون المؤدي الى تكيف منسجم وتدريجي ومنصف.

وفي ظل هذه الصورة القاتمة، يتعين على الأمم المتحدة أن تعمل بحسم لصالح تنمية الدول التي عرقلت تقدمها بلا مبرر الحواجز الحمائية والمعونات التي تعوق المنافسة على أسس متكافئة والتي بالتالي تنفي وجود تجارة حرة.

نحن نتكلم، العام تلو العام، والمتكلم تلو المتكلم في هذه الجمعية المهيبة عن الولاية – التي تم التصديق عليها أيضا في مؤتمر قمة الألفية – المتمثلة في المضي قدما بإجراء إصلاحات حاسمة في مجلس الأمن والجمعية العامة. ومع ذلك ثمة نوع من اللامبالاة أو الحس المناوئ من شأنه تأجيل أو شل فرصة القيام فعلا بهذا الإصلاح. ولا بد من إصلاح هذين الجهازين لكي يمثلا الضمير العالمي تمثيلا حقيقيا. ومن هنا لا بد أن يصبح الدور المتعدد الأطراف لهذه المنظمة معبرا تعبيرا حقيقيا عن التكوين السياسي الذي اكتسبه العالم على مدى السنوات السبع والخمسين الماضية.

ونود الإعراب، نيابة عن الحكومة الدومينيكية، عن ارتياحنا لقرار منظمة الدول الأمريكية بشأن هايتي. والواقع أن تلك المنظمة الإقليمية، بقرارها ٨٢٢ المؤرخ ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، والمعنون ”دعم تعزيز الديمقراطية في هايتي“، قررت دعم إقامة تعاون اقتصادي بين حكومة هايتي والمؤسسات المالية الدولية. وبناء على تعليمات رئيس الجمهورية الدومينيكية، نناشد ضمير الأمم المتحدة أن تحذو حذوها وتقدم دعمها بالاتصال بالدول القادرة على التعاون السخي مع تلك الدولة الشقيقة.

وأغتنم هذه الفرصة لإبلاغكم عن آخر القرارات المتصلة بمعهد الأمم المتحدة للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، ومقره الجمهورية الدومينيكية، وهو من بين هيئات الأمم المتحدة القليلة الكائنة في أحد البلدان النامية، والهيئة الوحيدة التي تعمل في البحث والتدريب في ميدان المرأة. لقد قررت الجمعية العامة بقرارها ١٢٥/٥٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ إنشاء فريق عمل يتولى إصدار توصيات بشأن عمل المعهد في المستقبل. وقد اجتمع فريق العمل ثماني مرات في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠٠٢.

وإن الجمهورية الدومينيكية واثقة أن هذه الدورة للجمعية العامة ستقبل بتوصيات الفريق العامل وسيكون بإمكان المعهد قريبا أن يواصل الوفاء بولايته.

وختاما، أود أن أذكر أنني قد شددت، في مستهل بياني، على إيمان الجمهورية الدومينيكية، شعبا وحكومة، ببعثة الأمم المتحدة. وهذه المنظمة ضرورية اليوم، أكثر من أي وقت سبق، في زمن يتقلص فيه العالم، وتتزايد فيه حاجتنا إلى أكثر من محاور يمكننا اللجوء إليهم في مواجهة مسائل من شأنها إثارة العنف والحرب. وبتعبير آخر، تتوق الأمم اليوم أكثر من أي وقت مضى، إلى منظمة قادرة، من خلال تفويضها التقليدي وبعدها العالمي، أن تحقق توازنا بين كل الدول لمصلحة توطيد أمن ديمقراطي حقيقي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة إلى معالي السيد وين أونغ، وزير خارجية ميانمار.

السيد أونغ (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): في مستهل كلمتي، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأهنئ السيد يان كافان بتوليه رئاسة الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة. وإنني

على ثقة بأن مهارته الدبلوماسية وخبرته ستؤديان بنا إلى نتيجة ناجحة. وأود أيضا أن أعرب عن شكرنا وتقديرنا لخلفه، معالي السيد هان سونغ - سو، لقيادته ومساهمته القيمة خلال الدورة السابقة.

واسمحوا لي أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأرحب ترحيبا حارا بسويسرا العضو الجديد، وبتيمور الشرقية التي ستنضم قريبا إلى عضوية الأمم المتحدة. وإنني واثق بأن عمل المنظمة، بانضمام هذين العضوين الجديدين، سيكون خصبا. والحقيقة، أن ازدياد العضوية في الأمم المتحدة يعكس مقدار الثقة الكبيرة التي توليها الدول لأهمية وعمل المنظمة.

إننا نعيش في زمن خطير تشوبه التحديات. فالصراعات القائمة في مناطق مختلفة تهدد السلام والأمن العالميين. والخطر الذي يفرضه الإرهاب قد أصبح ظاهرة عالمية. فآلاف الناس في العالم ما زالوا منغمسين في حلقة مفرغة من الجهل والفقر والمرض. وتضطلع الأمم المتحدة بدور لا غنى عنه في سعينا المشترك لتخطي تلك التحديات الرهيبة.

وميثاق الأمم المتحدة يوفر لنا المبادئ الثابتة لحفظ السلم والأمن. وتلك المبادئ - السيادة، والسلامة الإقليمية وعدم التهديد باستخدام القوة أو اللجوء إليها - تسهم في تعددية الأطراف، وقد أعاقت اندلاع المحرقة الشاملة لما يقارب ستة عقود. ويجب أن تبقى تلك المبادئ غير منتهكة إذا كنا نريد التصدي للتحديات الرهيبة التي تواجهنا. ولا يمكن أن نأمل في تخطي تلك التحديات إلا من خلال العمل المتعدد الأطراف. وتؤمن ميانمار إيمانا ثابتا بالأمم المتحدة وبتعددية الأطراف التي تمثلها، بوصفها الضمانة الأفضل للأمن والسلم العالميين. وعليه، فإننا نشاطر الأمين العام الرأي فيما قاله: ”كل الدول تهتم اهتماما واضحا وتتحمل مسؤولية واضحة إزاء التقيد بالقانون الدولي والحفاظ على النظام الدولي“. (A/57/PV.2)

إن الإرهاب يفرض تهديدا على كل البشرية. ولا يمكن أن نأمل في تخطي ذلك الخطر إلا من خلال سعينا المشترك. وعملا بقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) اتخذنا الخطوات اللازمة لمكافحة الإرهاب. وميانمار كانت أيضا من بين البلدان الأولى في إبلاغ لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن، عن أعمالها في مواجهة الإرهاب. فقد أصدرت في حزيران/يونيه، قانونا يحظر غسيل الأموال مع أحكام تساعد في القضاء على الإرهاب. وقدمت ميانمار إلى اللجنة تقريرا ثانيا، مع وثائق ذات صلة، تظهر التدابير التشريعية والتنفيذية التي اتخذناها لإدخال القرار حيز التنفيذ. وهنا، أود أن أكرر أن ميانمار ترفض الإرهاب بأشكاله ومظاهره كافة، وستبذل تعاونا كاملا مع المجتمع الدولي للقضاء على ذلك الخطر.

ولدينا القوة لنصنع من العالم عالما أفضل - عالم سلام، عالم ازدهار وعالما خاليا من الصراع. وتحقيقا لذلك، يجب أن نبعد الكراهية. واليوم تواجهنا تحديات عديدة. فعلينا أن نعمل معا بروح تعاون لتخطي المخاطر والتصدي للتحديات التي تطالعنا، سواء أكانت من فرض الطبيعة أم من فعل الإنسان.

وقد شهد العالم على مر العصور، الكثير من الكوارث والنكبات الطبيعية، بما فيها تلك التي أفضت إلى انقراض أجناس بشرية مسيطرة. ولكن الخطر الأكبر الذي نواجهه اليوم لا يأتي من الطبيعة، ولكن مسببه هو الإنسان.

لذلك، فالأمر ليس وثيق الصلة فحسب، بل حيوي أيضا، أن نتذكر أن التعاليم التي نادى بها بوذا ويسوع المسيح والنبي محمد، شددت كلها على الحب والرحمة باعتبارهما الضوء الدليل لبث الأمل في الإنسانية. فإذا كنا

نبغي للإنسانية مستقبلا أفضل، يجب أن نحفظ عن ظهر قلب تعاليم تلك الأديان العظيمة، وأن ندع الحب والرحمة يقودانا. هذا هو السبيل الوحيد الذي نستطيع من خلاله تخطي غرائزنا الشريرة مثل الكراهية والغضب والرغبة في الثأر. علينا كلنا أن نبتعد عن الحقد والغيرة والغرور الزائد والتصرف الأناني.

إن الكثير من المآسي التي تحدث اليوم، بما في ذلك أحداث ١١ أيلول/سبتمبر المأساوية، تمتد جذورها في الكراهية والحقد والعنف. تلك هي القوى السلبية التي يجب أن نواجهها ونتصدى لها. والعنف لا يقضي عليه عنف أكبر. فذلك لا يقود العالم إلا إلى حلقة مفرغة من المحارق والنكبات المتزايدة. وسلطة الحب والرحمة هي وحدها التي بوسعها أن تطفئ وهج نار الحقد والعنف. وليس بالحقد وإنما بالحب والرحمة يقوم المستقبل. ومن خلال التسوية السلمية للمنازعات يمكن أن نحقق المزيد من الأمن لنا جميعا.

وإن الأمم المتحدة والمبادئ التي تجسدها هي أفضل هاد يقودنا على تلك الطريق. وهي الضوء الذي يقدر أن يقودنا إلى طريق الحب والتسامح والرحمة والعناية. وقد ولدت الأمم المتحدة من رغبتنا في العيش معا بسلام، كمواطنين صالحين على الأرض. فلا ينبغي استخدامها أداة للتحريض على الحقد.

إننا نعيش في عصر من الازدهار لم يسبق له مثيل، ولكن هذا الازدهار لا يتشاطره الجميع. ففي حين تتمتع بعض الأمم بمستويات معيشة عالية جدا، تبقى الأغلبية قابعة في الفقر. وتلك البلدان الفقيرة، سواء بسبب القيود على الموارد أو نقص رأس المال والتكنولوجيا، أو بسبب الصراعات، لا يمكنها أن تأمل بالتوصل إلى التنمية دون تعاون دولي.

وهؤلاء الناس، بسبب ضعفهم المتأصل ووجودهم في بيئة اقتصادية دولية غير مؤاتية سيبقون، إن لم يساعدهم أحد، في براثن الفقر إلى الأبد. فالفقر يولد السخط واليأس – وهذان عنصران يمكن أن يفضيا إلى حلقة مفرغة من الصراعات والعنف.

وفي ميانمار التي تعرضت لمعاناة غير مسبوقة نتيجة لحركات تمرد دامت أكثر من أربعة عقود، أصبحنا ننشط الآن في الدعوة إلى إنهاء الصراع وحمامات الدم. كما أننا نسعى إلى القضاء على الفقر. فنحن نبني أمة عصرية ومتقدمة يزدهر فيها السلام والرخاء والعدل والديمقراطية. وتلك عملية أحرزنا فيها نجاحا كبيرا. وأملنا الوطيد أن تجد مساعينا لتحقيق هذه الغاية كل عون وألا تُعرقل، وأن نصل بجهودنا إلى تحقيق الوحدة الوطنية وأن تقابل جهودنا في سبيل بناء الأمة بالتفهم والتشجيع.

وما زلنا بسبب التركة التاريخية، نجد أنفسنا مضطرين إلى التصدي لقضية الوحدة الوطنية. فنحن نبني أمة يمكن لجميع أعراقنا الوطنية الـ ١٣٥ أن ينظر بعضها إلى بعض فيها على أنهم أخوة، وأمة تسودها المساواة والعدل، وأمة تحقق الرخاء للجميع. هذه هي المُثل التي تحركنا، وهذه هي الأهداف التي نصمم على بلوغها.

وهدف حكومتي هو تحقيق تطلعات شعب ميانمار إلى إقامة نظام سياسي ديمقراطي متعدد الأحزاب. ولبلوغ هذا الهدف نحن نُرسي الأسس المتينة كي تكون لهذا النظام الديمقراطي القوة على مواجهة التحديات. ونحن مقتنعون تماما بأننا لا يمكن أن نكفل مستقبلا أكثر إشراقا لأمتنا إلا على أساس تلك القواعد المتينة. وهذا اقتناع نشأ من خبراتنا المريرة – خبرات ١٤ عاما في ظل ديمقراطية برلمانية و ٢٦ عاما في ظل الاشتراكية.

ونحن في عملية بناء الأمة هذه نولي أهمية خاصة للقضاء على الفقر وخاصة في المناطق الريفية والمناطق النائية. ونُنفذ في المناطق الأرحب التي يقطنها رعايانا الاثنيون برنامجا لتنمية شاملة. فقد أنشأنا ٢٤ منطقة إنمائية لتحقيق هذا الهدف. وأعيد التأكيد على أن جهودنا الدؤوبة في عملية بناء الأمة تدفعها رغبتنا في تحقيق الرخاء لكل إخوتنا في الوطن. ونحن نرسي الأساس بحيث لا تجد الحكومات المتعاقبة التي ستتولى الحكم بمقتضى الدستور الجديد أي صعوبة في مواجهة تحديات المستقبل. وتلك مهمة نسعى إلى إنجازها بقوة وإصرار. وسوف يؤدي التفاهم والتعاون والتشجيع من المجتمع الدولي إلى الإسراع بعملية تحقيق الأهداف التي نرجوها. ومن المؤكد أن النبذ والضغط السياسي لن يُساعدا بل هما سيعوقان تقدمنا في طريق تحقيق هدفنا المنشود وهو الديمقراطية. غير أن العراقيل العديدة ستبقينا، سواء أحصلنا على المساعدة أم على المعوقات، مصممين على الوصول إلى الهدف الذي ننشده وهو تحقيق تطلعات شعبنا: فهذا هو قدرنا النبيل.

إن التعاون مع الأمم المتحدة هو صلب سياسة ميانمار الخارجية. وأغتنم هذه الفرصة لأطلع الجمعية على التعاون المستمر الذي تقدمه ميانمار إلى الأمم المتحدة. فقد استقبلنا السيد غزالي إسماعيل، المبعوث الخاص للأمين العام للمرة الثامنة في تموز/يوليه ٢٠٠٢. وقدمنا كل تعاون ممكن في سبيل إنجاز مهمته. وقدمنا بالمثل كل تعاون دون عراقيل للسيد باولو سيرجيو بنهيرو، المقرر الخاص بلجنة حقوق الإنسان، خلال زيارته لميانمار.

وأود أن أطلع الجمعية على ما أنجزناه في سبيل مكافحة جائحة المخدرات. فقد اعتبرنا مكافحة المخدرات واجبا قوميا في عام ١٩٨٨ وتضاعفت الجهود منذئذ لمواجهة هذا التحدي. ووضعت خطة للقضاء على المخدرات في ١٥ عاما، وهي الآن في السنة الرابعة من تنفيذها. وبدأت الخطة تؤتي أكلها. وقد اعترف برنامج الأمم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات والمجلس الدولي لمكافحة المخدرات بأن مزارع الخشخاش في بلدنا قد هبطت من ٠٠٠ ٩٠ آكر في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠ إلى ما يزيد قليلا عن ٠٠٠ ٦٢ آكر في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢.

وفي إطار جهودنا المتضافرة استهل مشروع المصير الجديد في أوائل هذا العام في المناطق التي تتركز بها زراعة الخشخاش. والهدف الأساسي من الخطة هو تثقيف الفلاحين بشأن الخشخاش، وتوزيع بذور بديلة عليهم، وتقديم المساعدة المالية وتعزيز إنفاذ القوانين. ونتيجة لهذا تم تسليم أكثر من ٢٩٠ طنا من بذور الخشخاش وبصيلات الخشخاش المجففة وذلك طواعية. وقد أحرقت بذور الخشخاش وبصيلاته بحضور الدبلوماسيين والصحافة الدولية. وهذا وحده حال دون إمكانية إنتاج ٥٥ طنا من الهيروين تقدر قيمتها في الشارع بأكثر من ٢.٢ مليار دولار. ويضاف إلى هذا أن ما قيمته ١.١ مليار دولار من مختلف المخدرات المصادرة في البلد قد أبيد علنا في يانغون في حزيران/يونيه. وفضلا عن هذا، تم تجريف نحو ٠٠٠ ٢٦ آكر من حقول الخشخاش في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ وحدها. كذلك اتخذت إجراءات قانونية ضد المتجرين بالمخدرات. وحيث أن ميانمار بلد ملتزم تماما بمواجهة مشكلة المخدرات فإنه يتطلع إلى الإسهام في حل تلك القضية على الساحة الدولية.

ونحن نعيش في عالم يتزايد تكامله. ففي عصر العولمة هذا لا بد من وجود شراكة جديدة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، الآن أكثر من أي وقت مضى. وإعلان الألفية حدد أهداف التعاون الإنمائي. وحدد توافق آراء مونتيري الإجراءات التي تُنفذ في القطاعات المالية الأساسية المتعلقة بالتنمية. وقد تمخض مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة عن بعض التقدم وعن التزامات هامة.

وسوف يؤدي تنفيذها في وقت مبكر إلى توزيع أكثر عدلا لمزايا هذا العالم السريع التعولم. كما سيمكننا من أن نُسلم إلى الأجيال المقبلة عالما مستدام الاقتصاد وسليما بيئيا. وميانمار مستعدة للعمل مع بقية أسرة الأمم من أجل تحقيق تلك الأهداف – الأهداف التي ألزمنا أنفسنا جميعا بها في إعلان الألفية التاريخي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الأن لمعالي السيد هيديبو هاموتينيا، وزير خارجية ناميبيا.

السيد هاموتينيا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): أتقدم بالتهنئة إلى السيد ياي كايان لانتخابه بالإجماع رئيسا للدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة وأنا واثق بناء على خبرته ومهاراته الدبلوماسية، أنه سيتمكن من توجيه أعمال هذه الدورة إلى خاتمة موفقة. وفي السياق ذاته نتقدم بالتهاني والتقدير الخالص إلى سلفه، السيد هان سيونغ سو، للطريقة الرائعة التي أدار بها أعمال الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. وأغتنم هذه الفرصة أيضا للإشادة بابن أفريقيا اللامع على رأس هذه المنظمة، السيد كوفي عنان، الذي ارتقى بالأمم المتحدة إلى آفاق عالية.

ونضم صوتنا إلى أصوات الأعضاء الآخرين في أسرتنا الدولية في الترحيب بالاتحاد السويسري بصفته العضو المائة والتسعين بالأمم المتحدة. ونحن على ثقة من أن تلك العضوية ستضفي إطارا رسميا لا على انشغال ذلك البلد بالأمم المتحدة خلال فترة طويلة فحسب، بل ستسهم إلى حد كبير في أعمال المنظمة الدولية.

وبعد كفاح تحريري طويل ومرير، نال شعب تيمور الشرقية حقه في تقرير المصير والاستقلال. ونحن نتطلع إلى الترحيب بجمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية بصفته العضو الحادي والتسعين بعد المائة من أعضاء الأمم المتحدة. وكما وقف المجتمع الدولي إلى جانب شعب تيمور الشرقية في أحلك ساعات حاجته إلى المساعدة، كذلك ينبغي للأمم المتحدة أن تساعده في جهوده لإعادة بناء بلده.

ولقد تزامن افتتاح هذه الدورة للجمعية العامة مع الذكرى السنوية الأولى للهجوم الإرهابي على الولايات المتحدة الأمريكية في ١١ أيلول/سبتمبر، وقوبل ذلك الهجوم المروع بالاستهجان الدولي الشديد، ونجحت عنه حملة متناسقة من جانب البلدان في كل أرجاء العالم للقضاء على الإرهاب كبلاء عالمي. ولا تزال البلدان في طول العالم وعرضه بما فيها بلدي تتخذ التدابير الداخلية لمكافحة الإرهاب الدولي.

وفي الأسبوع الماضي، غطت سحابة مخيفة تنذر بالخطر على المناقشات العامة في هذه القاعة، وهي سحابة التهديد بحرب في العراق. وواقع الأمر أن معظمنا قد امتلأ قلبه بالانشغال العميق تجاه هذا الخطر الداهم. إلا أن ذلك الانشغال قد خفت حدته بعض الشيء. والآن يبدو أن نقطة التركيز قد انتقلت بعيدا عن الإغراء بالإقدام على عمل عسكري أحادي، ومقتربا من تعددية الأطراف التي هي من الأهمية بمكان للمحافظة على السلم والأمن العالميين. وفي هذا الشأن، ترحب ناميبيا بقرار العراق أن يتعاون مع مجلس الأمن.

وناميبيا منشغلة جدا إزاء التصاعد المستمر للعنف في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. إن التدمير المستمر والمفرط للمدن الفلسطينية، وهدم المنازل والمؤسسات، وفوق كل هذا، إزهاق الأرواح الذي لا تخف حدته، كلها دلائل على المحنة المأساوية التي يحياها الشعب الفلسطيني. وإذ نرفض كل أعمال العنف ضد المدنيين الأبرياء، فإننا نعترف بحاجة المجتمع الدولي الماسة إلى معالجة الأسباب الجذرية لذلك العنف، وهي استمرار احتلال القوات الإسرائيلية للأرض الفلسطينية.

ومن المحتم على المجتمع الدولي أن يتخذ الإجراءات الحاسمة وبروح الاستعجال المتجددة لإيقاف سيل الدماء المنهمر والتخريب في الشرق الأوسط. ونحن نؤيد إقامة دولة فلسطينية مستقلة على الفور، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وفي أمن مشترك.

ومن العوامل التي أضرت بالتنمية وبالتقدم في أفريقيا الصراعات المسلحة في عدد من بلدان تلك القارة. وتسببت تلك الصراعات في المزيد من الفقر وانتشار الأمراض.

ومما يدعو إلى الغبطة، أننا على الرغم من كل هذا، نلاحظ أن السلم والأمن في أفريقيا قد تزايد خلال العام الماضي أو نحو ذلك. ومنذ شباط/فبراير من هذا العام، أفعمت التطورات في أنغولا صدورنا بالأمل وبمشاعر الارتياح. إذ أن أنغولا، بعد أكثر من عقدين من الحرب المدمرة، تسير الآن بحزم ودون تقاعس في طريق السلام. غير أن الحاجة تدعو إلى جهود متناسقة من المجتمع الدولي، لمواجهة الحاجات الإنسانية العاجلة والملحة ولمساعدة أنغولا على المحافظة على السلام وعلى تكريسه، وهو السلام الذي اكتسبته بصعوبة.

كما حدثت تطورات إيجابية مماثلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فوقف إطلاق النار لا يزال ساريا. إلا أن البلدان المعتدية لم تسحب قواتها بعد من ذاك البلد، تمشيا مع اتفاقية لوساكا لوقف إطلاق النار، واتفاقية بريتوريا، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وأكدت الأمم المتحدة، في تقارير عدة، أن حقوق الإنسان لا تزال تنتهك على نطاق واسع في الجزء الشرقي من ذلك البلد. وهذا غير مقبول ويجب ألا يستمر دون الإفلات من العقاب. وقياسا على هذا، يجب عدم السماح بنهب الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

زد على هذا أن الأصوات المرتفعة للبنادق الرشاشة في سيراليون، قد تلاشت، وذلك نظرا للتدخل المشكور من المجتمع الدولي في الصراع في ذلك البلد. كما أجريت الانتخابات هناك بنجاح هذا العام حيث ينشط الشعب في بناء السلام وإعادة تعمير بلدهم. ونحن ندعو المجتمع الدولي إلى مساعدتهم في هذا المضمار.

وفي عام ١٩٩٢، اتخذت الجمعية العامة مقررا بعقد استفتاء في الصحراء الغربية. والآن بعد عشرة أعوام، لا يزال شعب الصحراء الغربية في معاناته، ينتظر ويأمل في تنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال بلاده. وأملهم الوحيد هو منظمتنا. ولذا، فإننا، نحن أعضاء الأمم المتحدة، نتحمل مسؤولية تجاه شعب الصحراء الغربية في سعيهم إلى تقرير مصيرهم. وهذه ليست مسألة عمل معروف لهم، إنما هي التزام إزاءهم بموجب ميثاق منظمتنا.

والآن حان الوقت لكي يمارس شعب الصحراء الغربية حقه في تقرير مصيره وفي الاستقلال عن طريق استفتاء حر ونزيه بإشراف الأمم المتحدة. لذا ينبغي أن يستمر الأمين العام للأمم المتحدة في السعي إلى تنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال الصحراء الغربية.

ولا يزال الحصار الاقتصادي الأحادي مضروبا على كوبا، ومتسببا في معاناة هائلة لشعب كوبا الذي قاس معنا واشترك معنا بروح التضحية متضامنا مع شعبنا خلال كفاحنا المرير من أجل الاستقلال. ونردد الآن الدعوة إلى رفع ذلك الحصار.

ومثلما بدأت شعوب أفريقيا في جدية معالجة مشكلة الصراع المسلح التي عاقت مسيرة التنمية والتقدم الاجتماعي – الاقتصادي في الماضي، فعلى القارة أن تكافح الآن خطرا يتهدد شعوبها، ألا وهو جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب. فتأثيره المدمر

يقوض الآن النمو الاقتصادي والتنمية في أفريقيا جنوب الصحراء، حيث المصابون بهذا الفيروس والذين يموتون بسببه بالملايين. وفي الحقيقة، تواجه أفريقيا جنوب الصحراء الآن أزمة ذات أبعاد إنسانية ضخمة. فملايين الأطفال الذين يتمهم الإيدز يستغيثون طالبين المساعدة نتيجة لهذا المرض المتفشي.

ونحن نناشدكم تقديم تبرعات أكثر وأسخى إلى صندوق الصحة العالمي لتمكيننا من مكافحة هذه الآفة. وفي هذا الصدد، نود أن نشدد على أن توزيع الأموال المتوافرة ينبغي أن يحدد على أساس جسامة المشكلة في كل بلد.

وفي إطار جهودنا المستمرة لمكافحة آفة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ستستضيف ناميبيا المؤتمر الإقليمي الثاني المعني بالأيتام والأطفال المعرضين للإصابة، في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. ويحدونا أمل صادق في أن يسلط هذا المؤتمر مزيدا من الضوء على مصير هؤلاء الأطفال وأن يحفز العالم لتقديم مزيد من الدعم لتخفيف محنة هؤلاء الأطفال الصعبة. ونحن واثقون تماما من أن دعم المجتمع الدولي سيمكننا، في الحقيقة، وسيمكن البشرية وأفريقيا على وجه الخصوص، من التغلب على هذه الجائحة المدمرة.

إن حالة الجفاف في الجنوب الأفريقي تعرض أكثر من ١٢ مليون نسمة لخطر الجوع والفاقة. ونحن نرحب بجهود الأمين العام في هذا المجال. ونرحب أيضا بالجهود التي تبذلها البلدان المانحة لتعبئة الموارد من أجل الإغاثة. ونتقدم أيضا بالشكر الخالص والتقدير لجميع الوكالات الإنسانية التي توفر الدعم. ونحن نشجعها على مواصلة حشد وتقديم مزيد من الدعم.

وللدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة أهمية خاصة لأفريقيا، من حيث الاهتمام الكبير الذي يوجه لمشاكل القارة. ففي المقام الأول، هناك التقرير الذي أعده الأمين العام عن الاستعراض والتقييم الختاميين لتنفيذ خطة الأمم المتحدة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا في التسعينات. وتتصادف هذه الدورة أيضا مع نهاية برنامج الأمم المتحدة لعقد التنمية الصناعية الثاني لأفريقيا. ونتائج الاستعراض مذهلة حيث أن خطة الأمم المتحدة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا في التسعينيات وبرنامج الأمم المتحدة لعقد التنمية الصناعية الثاني لأفريقيا وصلا إلى نهايتهما ولكن أفريقيا لا تزال مهمشة في الاقتصاد العالمي.

ومن المهم لأفريقيا أيضا في هذه الدورة أنه على الرغم من أن أداء تنمية القارة كان ضعيفا أثناء الفترتين اللتين أشرت إليهما قبل قليل، فإن أفريقيا تأتي إلى الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة مصممة أكثر من أي وقت مضى على أن تضع نفسها على طريق جديد للنمو الاقتصادي والتنمية.

وفي ضوء هذا التصميم، كرست الجمعية العامة يوم الاثنين، ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، بالكامل لاستكشاف الطرق التي يمكن أن يدعم المجتمع الدولي من خلالها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) التي وضعها الاتحاد الأفريقي، والمصمَّمة لإعادة بناء قارتنا وإنعاشها. وما تمخض عنه اجتماع يوم الاثنين المعني بأفريقيا هو شعور واضح بالهدف والاتجاه، ففي حين أن أفريقيا تأمل في الحصول على دعم كبير من المجتمع الدولي لتنفيذ مبادرتها الإنمائية الجديدة، فإنها تسعى جادة لإخراج نفسها من حالتها الراهنة مستعينة بوسائلها الخاصة.

وفي الواقع أن القادة الأفارقة أكدوا مجددا التزامهم بأهداف التنمية التي وردت في إعلان الأمم المتحدة الصادر عن مؤتمر قمة الألفية والمتمثلة في أن تحقق القارة نموا

اقتصاديا يبلغ ٧ في المائة بحلول عام ٢٠١٥، وبالتالي تصبح قادرة في نفس العام على تخفيض نسبة الفقر إلى النصف.

وفي حين أن نيباد مبادرة أفريقية، يملكها ويديرها الاتحاد الأفريقي، فإن القارة لا تزال بحاجة إلى وصول سلعها دون إعاقة إلى الأسواق، وإلى زيادة الاستثمار الأجنبي والتخلص من الدين الخارجي، وإلى مزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية أيضا، وإدخال التكنولوجيا والمهارات على نطاق واسع في عمليات الإنتاج.

وفي الختام، أود أن أبيّن موقف ناميبيا من المحكمة الجنائية الدولية. فهناك حفنة من الأفراد الذين ارتكبوا جرائم شنيعة ضد الإنسانية يقوِّضون السلم والأمن الدوليين. وعندما لا يعاقب مرتكبو الجرائم الخطيرة، فإن الذين ينفذون عمليات القتل والتعذيب لا يتعرضون لأية مخاطرة. فهم بدلا من ذلك، يتشجعون على ارتكاب مزيد من الجرائم. ويمثل بدء نفاذ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ يوما تاريخيا للعدالة الدولية.

وناميبيا، بوصفها دولة طرفا في المحكمة الجنائية الدولية، قد لاحظت بقلق بالغ اعتماد مجلس الأمن القرار ١٤٢٢ (٢٠٠٢) بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، كما لو كانت المحكمة تشكل تهديدا للسلم أو عملا من أعمال العدوان. وفي هذا السياق، ندعو جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى النظام الأساسي للمحكمة أن تفعل ذلك الآن.

وفي مواجهة الاتجاه المتنامي إلى التصرف من جانب واحد، فإن إعادة إنعاش الجمعية العامة، التي تمثل هيئة جماعية لصنع القرارات، أصبحت أهم منها في أي وقت مضى. ومن نفس المنطلق، تؤكد ناميبيا مجددا على موقفها المتمثل في ضرورة إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وإضفاء طابع ديمقراطي عليه، لكفالة أن يظل المجلس مسؤولا عن سلم وأمن جميع البلدان في جميع المناطق.

لقد قيل من على هذه المنصة مرارا وتكرارا إنه لو لم تكن الأمم المتحدة موجودة لعملنا على إيجادها. هذه ليست كلمات جوفاء. إنها تعبير عن طموحات عميقة والتزام من جانب البشرية بالمنظمة التي صمدت لاختبار الزمن وأثبتت أنها لا غنى عنها لتيسير العلاقات بين الدول. فيجب ألا نسمح بإضعاف التعددية.

الرئيس بالإنابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد حبيب بن يحيى، وزير خارجية تونس.

السيد بن يحيى (تونس): السيد الرئيس، أود في البداية أن أهنئكم بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة الحالية للجمعية العامة، وأتمنى لكم كل التوفيق في أداء مهامكم. وإن ما يجمع بلدكم، الجمهورية التشيكية، وتونس من علاقات صداقة متينة سوف يكون حافزا للتعاون معكم ودعم مجهوداتكم في إطار تسييركم لأشغال هذه الدورة. وأنتهز هذه المناسبة لأوجه شكري إلى سلفكم، السيد هان سونغ - سو، الذي امتازت إدارته للدورة الفارطة بالنجاعة والفاعلية.

ويسعدني أن أتوجه بعبارات التقدير والامتنان إلى السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، الذي ما انفك يضطلع بدور فعال وبنَّاء في خدمة الأهداف النبيلة التي تأسست من أجلها منظمتنا.

كما أود أن أتوجه بتهاني تونس إلى الاتحاد السويسري بمناسبة انضمامه للأمم المتحدة.

إن أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر من السنة الماضية والتي أدنَّاها جماعيا وبشدة، ما زالت آثارها المتنوعة تتفاعل لتذكرنا بأن المجموعة الدولية تحتاج باستمرار إلى تدعيم عملها المشترك لرفع مختلف التحديات الأمنية

والتنموية التي يشهدها عالمنا المعاصر، والتي يتعين مواجهتها جماعيا بمزيد من التشاور والتضامن، وعلى أساس مقاربة مستقبلية، شاملة ومتكاملة. ذلك أن الربط بين الجوانب الأمنية والتنموية، والفهم الدقيق للجدلية القائمة بين هذين العنصرين، يضمن المعالجة الناجعة لبعض المعضلات الدولية، بل الوقاية من حدوثها.

فالمقاربة الشاملة التي ندعو إلى توخيها كأسلوب عمل على الصعيد الدولي، ترتكز أساسا على ترسيخ قيم التفاهم والتفاعل بين الأديان والحضارات والثقافات، وتكريس مبادئ التضامن والاعتدال والتسامح، ومقاومة الفقر والإقصاء والتهميش، والتصدي الجماعي للتعصب والإرهاب.

وهذه المبادئ والقيم ترتكز على المشروع الحضاري الذي عمل على ترسيخه سيادة الرئيس زين العابدين بن علي في المجتمع التونسي في عهده الجديد. وهذا المشروع زاد ترسخا بعد الإصلاح الدستوري الجوهري الذي أجمع عليه الشعب التونسي في الاستفتاء العام، وأقر من خلاله خيار جمهورية الغد القائمة على تثبيت دعائم دولة القانون والمؤسسات وحماية حقوق الإنسان والتضامن بين أفراد المجتمع.

وما تحقق في بلادنا من نجاحات ومكاسب بفضل المقاربة الشاملة والمتكاملة المعتمدة وطنيا للنهوض بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للشعب التونسي، رسخ لدينا القناعة بضرورة العمل في إطار العلاقات الدولية على أساس نفس المقاربة من أجل خدمة مصلحة الإنسانية جمعاء ورفع مختلف التحديات التي تواجهها في هذا العصر.

وتقدمت تونس في عديد من المناسبات بمبادرات في هذا الاتجاه، من ذلك دعوة سيادة رئيس الجمهورية زين العابدين بن علي، سنة ١٩٨٩، ومن على منبر هذه الجمعية، إلى إبرام عقد أممي للسلم والتقدم، يؤسس لمستقبل أفضل للمجموعة الدولية في نطاق التعاون البنّاء، بعيدا عن الصراعات وهدر الطاقات. كما ترى تونس اليوم أن الوقت قد حان لعقد مؤتمر دولي يضع قواسم مشتركة لمدونة سلوك تلتزم بها مختلف الأطراف، وتساعد على إقامة حوار مسؤول يتجاوز ازدواجية المعايير، ويخفف الشعور بالحرمان والقهر لدى شعوب كثيرة. ونرى، في هذا السياق، أن منظمة الأمم المتحدة خاصة، تمثل أفضل إطار لإرساء ورعاية هذا الحوار المنشود بين الدول.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

بعد مضي سنة على الأحداث الأليمة التي عاشتها الولايات المتحدة، لا يزال خطر الإرهاب ماثلا ولا تزال هذه الظاهرة تشكل خطرا على السلم والأمن الدوليين. لذلك، يتعين مواصلة التزام الحزم في التصدي لها والعمل على القضاء عليها بصفة جذرية، من خلال السعي إلى معالجة أسبابها الأمنية والتنموية والثقافية بعد أن تقدمت المجموعة الدولية في معالجة أشكالها البارزة.

وكانت تونس سباقة للتحذير من مخاطر ظاهرة الإرهاب. وقد دعت، قبل وقوع أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ومنذ بداية التسعينات، إلى ضرورة التنسيق على الصعيد الدولي لمقاومة هذه الآفة ومنع تفشيها، والقضاء عليها. وما يبعث على القلق مثلا في هذا السياق، استمرار تواجد إرهابيين في العديد من البلدان، وتمتعهم بحماية بتعِلّة حق اللجوء السياسي، من دون التثبت من تصرفاتهم وأنشطتهم وما اقترفوه من جرائم في حق دولهم.

إن العديد من المناطق في العالم ما زالت تشكو من الفقر والخصاصة ولا سبيل لإخراجها من هذا الوضع إلا باعتماد مقاربة مركزة ومدققة تساعد على تحقيق

أهداف قمة الألفية التي أعادت التأكيد عليها مختلف الملتقيات الدولية التي تلتها. وقد تقدمت تونس بمبادرة في هذا الاتجاه، وتمثلت في اقتراح استحداث صندوق عالمي للتضامن يخصص لمقاومة الفقر في العالم. وبعد عامين من تقديم هذا المقترح وتأييده من طرف الجمعية العامة وقرار مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة باستحداثه، فإننا نأمل أن تكون الدراسات والبحوث التي تم إنجازها، لا سيما التقرير الأخير للأمين العام حول كيفية تشغيل وتوظيف هذا الصندوق، كافية لكي يتم استحداث هذه الآلية خلال السنة الحالية. فمقاومة الفقر تمثل ضرورة أكيدة من أجل ضمان الاستقرار في المجتمع، وتجنب آفات أخرى كالحروب والإرهاب والأمراض. وهي تمثل عنصرا أساسيا في إطار اعتماد مقاربة شاملة لضمان الأمن والسلم الدوليين.

إن القارة الأفريقية بحكم الصراعات التي تعيشها زيادة على معضلاتها الاقتصادية والتنموية، ما زالت تستوجب العناية الكاملة من قبل المجتمع الدولي. وقد أظهرت جل التحاليل أن حالة عدم الاستقرار التي تعيشها القارة، أسبابها اقتصادية واجتماعية أساسا، مما أكدته مختلف القمم واللقاءات الدولية. وتعتبر الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا من المبادرات التي من شأنها أن تسترعي اهتمام الدول المانحة والمؤسسات التمويلية الدولية. فلا مجال اليوم، إذا أردنا مستقبلا للقارة الأفريقية، أن تتمادى المجموعة الدولية في تهميش حاجياتها الضرورية أو في إخضاعها لاعتبارات جغرافية استراتيجية بحتة، أو ربط الإعانة الدولية بشروط مجحفة لا يمكن أساسا لعديد من الدول الأفريقية المحتاجة تطبيق مقتضياتها.

إن دور المجموعة الدولية اليوم على غاية من الأهمية لحمل إسرائيل على وقف عدوانها ضد الشعب الفلسطيني، والانسحاب من الأراضي العربية المحتلة والالتزام بالشرعية الدولية، على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، والقرارات الأممية الأخرى ذات الصلة، واعتمادا على مبدأ ''الأرض مقابل السلام''.

إن الشعب الفلسطيني في حاجة لدعم قوي من قبل المجموعة الدولية لتمكينه من استرجاع حقوقه المشروعة، وفي مقدمتها إقامة دولته وعاصمتها القدس الشريف. فسياسة الاغتيالات للقيادة الفلسطينية والمحاصرة المتواصلة للرئيس الشرعي ياسر عرفات وتجويع المدنيين وقتلهم وترحيلهم من أراضيهم، بما يتنافى واتفاقية جنيف الرابعة، لن تزيد إلا في تأزم الأوضاع وتنمية الشعور بالنقمة والحقد.

ومن الضروري اليوم أن تكثف المجموعة الدولية مجهوداتها لتسهيل عودة الطرفين إلى طاولة المفاوضات لتكريس رؤية تواجد دولتين، فلسطينية وإسرائيلية، تعيشان جنبا إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها، مثلما جاء في خطاب الرئيس بوش في حزيران/يونيه الماضي وعلى أساس المقاربة الشاملة طبق الخطة العربية الصادرة عن قمة بيروت.

وإن تونس، التي عملت دائما من أجل إحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط وساهمت في المفاوضات متعددة الأطراف، لتعبر عن استعدادها لمواصلة القيام بدور بناء من أجل عودة المفاوضات وإقامة سلام عادل وشامل ودائم يضمن تحرير الأراضي العربية المحتلة من قبل إسرائيل سنة ١٩٦٧ بما فيها الجولان السوري وبقية الأراضي اللبنانية التي ما زالت تحت الاحتلال الإسرائيلي.

وفي إطار الحرص على ضمان السلام والاستقرار لكافة شعوب منطقة الشرق الأوسط فإنه يتعين مواصلة المجهودات الدولية للتقدم في معالجة المسألة العراقية على أساس الوسائل السلمية وتطبيق قرارات مجلس الأمن. وإننا نعتقد أن الحوار بين الأمم المتحدة والعراق يبقى الوسيلة الأفضل لحل كل المشاكل العالقة في الملف العراقي. ونرحب في هذا السياق بقبول العراق عودة المفتشين دون شروط،

مما يعد، كما أكده الأمين العام في افتتاح دورتنا هذه، خطوة نحو الانفراج ورفع العقوبات.

وتتمسك تونس بالموقف العربي الرافض لضرب أية دولة عربية والداعي إلى عدم إلحاق مزيد من الأذى والمعاناة بالشعب العراقي الشقيق والحفاظ على سلامة العراق وسيادته ووحدته الترابية، مؤكدين كذلك حرصنا على سيادة الكويت وسلامة أراضيه وتفادي ما من شأنه زعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة.

كما تؤكد تونس من ناحية أخرى على ضرورة الرفع النهائي للعقوبات المفروضة على الشقيقة ليبيا بعد أن أوفت بالتزاماتها وأبدت تعاونا كاملا لإيجاد حل عادل ومرض لقضية لوكربي.

إن تجسيم مقاربة شاملة للأمن والسلم في العالم تبرز أهميتها أيضا على المستوى الجهوي الذي يعتبر مكملا ومدعما للعمل الدولي المشترك. وقد جعلت تونس من اتحاد المغرب العربي خيارا استراتيجيا ومكسبا تسعى باستمرار إلى تثبيته والعمل على تجاوز الصعوبات التي تعترض مسيرته. وما زال يحدونا الأمل في أن يتدعم العمل المغاربي المشترك نحو مزيد من التكامل والاندماج بين بلدان الاتحاد.

وتسعى تونس أيضا على المستوى الجهوي إلى تعزيز وتطوير علاقات التعاون والشراكة في المنطقة الأورومتوسطية. وفي هذا الإطار نرحب بإعادة تفعيل محفل ''خمسة زائدا خمسة'' بما يدعم فرص التشاور والتعاون والتضامن بين ضفتي المتوسط ويرسخ أسباب الاستقرار والسلم والتنمية وينمي مسار الشراكة ويطور العلاقات بين بلدان هذا الفضاء على أساس الاحترام المتبادل وضمان مصالح جميع الأطراف. وستعمل تونس على هذا الأساس، وهي تحرص على توفير كل أسباب النجاح لقمة ''خمسة زائدا خمسة'' التي ستحتضنها تونس سنة ٢٠٠٣.

إن التطور التكنولوجي الهائل الذي يعيشه العالم اليوم له تأثير أكيد على النهوض الاقتصادي الدولي. وقد شعرت تونس بأهمية هذه المسألة وأولتها اهتماما كبيرا حيث كانت أول الداعين إلى عقد قمة حول مجتمع المعلومات، حظيت بإجماع كل الأطراف الدولية، وسيكون لتونس شرف احتضان اجتماعها سنة ٢٠٠٥. ونأمل أن تواصل الجمعية العامة الإسهام في التحضيرات الرامية إلى إنجاح هذه القمة.

ونؤكد في هذا المجال كذلك على ضرورة تيسير نقل التكنولوجيا النظيفة إلى البلدان النامية والنهوض بآليات التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب وتركيز تعاون مالي تكميلي لمشاريع حماية البيئة في البلدان النامية. ولا شك أن التوجهات التي نوقشت في جوهانسبرغ وتلك التي برزت في قمة مونتيري حول تمويل التنمية وفي قمة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية يجب أن يكمل بعضها البعض لما فيه مصلحة الدول كافة وخاصة الدول النامية وحتى تصبح العولمة عامل تقدم للجميع وعنصرا من عناصر تثبيت السلم والأمن.

إن عالمنا اليوم يحمل في طياته آمالا وطموحات جديدة وكذلك تحديات ومخاطر يجب الوقوف على تفاعلاتها.

ورسالة تونس لهذا المجتمع الدولي الموقر هي أن نسعى اليوم إلى إرساء ميثاق شراكة دولية في جميع المجالات تعتمد على مدونة سلوك دولية تلتزم بها كافة الأطراف في المجالات السياسية والاقتصادية والتنموية وفي مجالات الأمن والاستقرار على الصعيد الدولي.

إن ما يجمعنا حول الأولويات القصوى لدرء التهديدات المستحدثة للسلم والأمن الدوليين ليحثنا على انتهاج تمش وقائي يرتكز أساسا على: أولا، الالتزام المبدئي

بالشرعية الدولية كأساس للتعايش السلمي. ثانيا، توفير فرص متساوية لكافة الدول في التنمية دون إقصاء أو تهميش. ثالثا، معالجة مختلف المعضلات الدولية من أزمات وصراعات وحروب على أساس معايير ثابتة للعدل وعلى مرجعيات الشرعية الدولية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ناجي صبري، وزير الشؤون الخارجية في العراق.

السيد صبري (العراق) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أود في البداية أن أهنئكم بانتخابكم رئيسا للجمعية العامة وأن أعرب عن تقديري للأمين العام للأمم المتحدة لبيانه البليغ الذي أدلى به في افتتاح هذه الدورة، والذي أيد فيه بشدة على تعددية الأطراف والعلاقات الدولية وكشف النقاب عن مخاطر الانفرادية والتسلط.

وأود أيضا أن أهنئ الاتحاد السويسري بانضمامه إلى الأمم المتحدة، كما أهنئ تيمور الشرقية على انضمامها المرتقب إلى هذه المنظمة.

تعقد هذه الدورة بعد مرور عام على أحداث ١١ أيلول/سبتمبر الفاجعة، وأود أن أجدد تعازينا للشعب الأمريكي، وبخاصة أسر ضحايا هذه المأساة، وأعرب لهما عن عميق تعاطفنا.

ويسرني أن أعرب عن خالص امتناني للدول الأعضاء في المجتمع الدولي والمنظمات الدولية لموقفها الموضوعي برفض تهديدات إدارة الولايات المتحدة للعراق وبالمطالبة بإيجاد حل سياسي شامل للأزمة في العلاقات بين العراق ومجلس الأمن.

واستجابة لنداءات متعددة من الأمين العام للأمم المتحدة والدول المحبة للسلام والمنظمات الإقليمية، قررت حكومة بلادي أن تسمح لمفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة بالعودة دون شروط كخطوة أولى صوب إيجاد حل شامل يتضمن رفع الجزاءات المفروضة على العراق والتنفيذ في الوقت المناسب للأحكام الأخرى لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ٦٨٧ (١٩٩١).

وقد كلفني رئيس جمهورية العراق، صاحب الفخامة السيد صدام حسين، بأن أنقل إليكم في خلال الوقت المخصص مقتطفات من رسالة وجهها فخامته إلى الجمعية العامة، يعرض فيها موقف العراق من التطورات الأخيرة التي طرأت على العلاقة بين العراق ومجلس الأمن.

وفيما يلي بعض مقتطفات من هذه الرسالة:

”في الخطاب الذي أدلى به رئيس الولايات المتحدة في الجمعية العامة، والذي سبقته وواكبته دعاية صاخبة وإعداد واسع النطاق، فإنه بدلاً من الالتفات إلى المسائل ذات الاهتمام المشترك للبشرية بأسرها قام بعرض المشاكل الأمنية التي يعاني منها بلده والتضحيات التي تحملها منذ أحداث ١١ أيلول/سبتمبر.

”ومن البوادر الطيبة أن الولايات المتحدة قد لجأت إلى الجمعية العامة، لأول مرة منذ نهاية الحرب الباردة، لتعرض إحدى مشاكلها، بعد سنين من عدم الاكتراث لوزن الآخرين وتأثيرهم ورأيهم. ورغم ذلك فقد كشف رئيس الولايات المتحدة عن غرضه الأساسي حين قفز إلى مسألة العراق دون أية تقديم أو تسلسل مقبول. فصوّر تلك المسألة وكأنها ليست أخطر حالة تتعرض لها حياة الولايات المتحدة وأمنها ومستقبلها فحسب، وإنما أيضاً أخطر حالة على حياة العالم بأسره ومستقبله وأمنه. وقدّم في جملة ما أعرب عنه من تعميمات، وما انطوت عليه من إيحاءات مقصودة، تشويهات بالغة لما يطلق عليه

التهديدات النووية والبيولوجية والكيميائية، لكي يحمل المواطنين الأمريكيين على تصديق التلميح المتعمد بأن للعراق صلة بالمأساة التي تعرض لها الشعب الأمريكي في ١١ أيلول/سبتمبر.

”ويبدو أنه افترض أن بلدان العالم ليست على دراية بالإدارة الأمريكية وأساليبها، أو بالعراق وإحساسه الرفيع بالمسؤولية تجاه الإنسانية، ورغبته في السلام والاستقرار، أو بأن العراقيين شعب مبدع في العمل والإنتاج والابتكار، فضلاً عن أنهم الوارثون لأقدم الحضارات الإنسانية.

”وقد تكلم رئيس الولايات المتحدة عن أهمية تطبيق الديمقراطية من جانب حكومة العراق. وتظاهر بأنه يكترث لشعب العراق بعد أن قتل العراقيين هو ومن سبقه من الرؤساء، وذلك باستعمال أسلحة من قبيل اليورانيوم المنضب، وبفرض الحصار، كالحصار المفروض الآن منذ فترة تزيد عن اثني عشر عاماً، الذي قضى فيه ما يتجاوز مليوناً وسبعمائة ألف من العراقيين الأبرياء نحبهم، من بين سكان تعدادهم خمسة وعشرون مليوناً من المواطنين.

”وهكذا، بعد الاستعانة لمدة طويلة بجهاز الدعاية الأمريكي، وإصدار سلسلة من البيانات الرسمية المليئة بالأكاذيب وتشويه الحقائق والمغالطات، تحوّل التركيز بصفة أساسية إلى تحريض عامة الأمريكيين على العراق، ودفعهم إلى تصديق مخططات إدارة الولايات المتحدة العدوانية بوصفها أمراً واقعاً، وكأنها الحل أو الإنقاذ الضروري الذي من شأنه أن يتيح للمواطنين الأمريكيين الحياة في أمن واستقرار، بعد ما تحملوه في أحداث ١١ أيلول/سبتمبر.

”وعندما أدركت إدارة الولايات المتحدة ضرورة أن يكون لها غطاء دولي لاستخدام القوة ضد العراق، وأن العالم لم يصدق الأكاذيب التي حاولت ترويجها لربط العراق بأحداث أيلول/سبتمبر، غيّرت الموضوع وبدأت تذرف دموع التماسيح على القانون الدولي وضرورة الامتثال لقرارات الشرعية الدولية، مدعية أن العراق لا يمتثل لقرارات مجلس الأمن، خاصة فيما يتعلق بمفتشي الأمم المتحدة. وكان هذا يقتضي ضمناً أن العراق يعتزم تطويرأسلحة نووية وكيميائية وبيولوجية، أو أنه يملك بالفعل هذه الأسلحة. ومن المحتمل وفقاً لهذه الادعاءات أن يعطي هذه الأسلحة للمنظمات الإرهابية التي تشكل خطراً على الأمن العالمي.

”والآن بعد أن قبل العراق عودة مفتشي الأمم المتحدة، سوف يكون في مقدورنا جميعاً أن نرى كيف يعملون. ففي تجربتنا الماضية مع هؤلاء المفتشين (١٩٩١-١٩٩٨)، كان العراق يطلب إلى أفرقة التفتيش أن تؤدي وظيفتها وفقاً لأهداف مجلس الأمن المعلنة. بيد أن بعض المفتشين استمروا في القيام بأعمال التخابر والتجسس التي لا صلة لها بالولاية الرسمية لأفرقة التفتيش. وقد اعترف بعض أولئك المفتشين على الملأ بهذا الأمر؛ وما زال بعضهم، ومنهم أمريكي، يتكلمون علناً بشأنه. وحتى السيد رولف إيكيوس، الرئيس السابق للجنة الخاصة للأمم المتحدة ، قد أشار مؤخراً إلى أن المفتشين تجاوزوا حدود واجباتهم المحددة بالتجسس على القيادة العراقية. وأقتبس: ”استغلت الولايات المتحدة والدول الأخرى أفرقة التفتيش لتحقيق

مآربها السياسية الخاصة، بما فيها رصد أماكن وجود الرئيس صدام حسين''. كما قال أيضاً إن أفرقة التفتيش كانت تثير المشاكل عمداً لتمهيد المسرح لهجمات عسكرية محتملة.

''وقد دافع العراق دائماً عن المبادئ والقيم التي حددتموها عن طيب خاطر في ميثاق الأمم المتحدة، وعن المقاصد التي أنشئ من أجلها مجلس الأمن، وتتمثل في صون الأمن وإقرار السلام. لذلك فإن العراق بمواجهته الشرّ طيلة اثني عشر عاماً لم يدافع فقط عن وطنيته، بل تصرف وكأنه يدافع عن وطنيتكم. لقد كان يعمل نيابة عنكم دون أن يكلف بذلك. أما إدارة الولايات المتحدة باستهدافها العراق فإنما تتصرف نيابة عن الصهيونية، التي تزهق أرواح شعب فلسطين البطل، وتدمر ممتلكاته، وتقتل أطفاله، وتسعى لفرض سيطرتها على العالم بأسره، لا من الوجهة العسكرية فحسب، وإنما من الوجهتين الاقتصادية والسياسية أيضاً.

''وتريد إدارة الولايات المتحدة أن تدمر العراق من أجل أن تسيطر على نفط الشرق الأوسط، وبالتالي تسيطر على سياسة العالم كله فضلاً عن سياساته النفطية والاقتصادية. وإذا نجحت في ذلك، وحاشا لله أن تنجح، فإنها ستملي على كل بلد من البلدان ما يحتاجه لتنميته الاقتصادية، وكميات النفط المسموح له بشرائها، وبأية أثمان، إضافة إلى شروط أخرى.

''وخلاصة القول إن ما يبتغيه العراق هو احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، سواء فيما يتعلق بمصالحه وسيادته، أو مصالح وسيادة الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة. وعلى هذا الأساس كان العراق وما زال مستعداً للتعاون مع مجلس الأمن والمنظمات الدولية. بيد أن العراق يرفض انتهاك أية جهة لحقوقه وسيادته وأمنه واستقلاله. فذلك يتعارض مع مبادئ الميثاق والقانون الدولي.

''وهكذا فإن العراق لا يرفض قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، حتى بالرغم من أن ما يتعلق منها بالعراق مجحف ومخالف لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. بل يطلب العراق إلى أعضاء مجلس الأمن، وبصفة خاصة إلى إدارة الولايات المتحدة، أن يحترموا الالتزامات التي قطعوها على أنفسهم بموجب الميثاق، وبموجب القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويطالب العراق بالوفاء بحقوقه غير القابلة للتصرف، المنصوص عليها في تلك القرارات ذاتها، بما فيها احترام سيادته وأمنه، ورفع الحصار المفروض عليه، وتطبيق الفقرة ١٤ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) على الكيان الصهيوني، حسبما هو محدد في النص وبنفس الطريقة التي طُبّقت بها على العراق.

''وهأنذا أعلن أمامكم أن العراق خالٍ تماماً من جميع الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية. وإذا كان أحد بينكم لا يزال يشعر بالقلق من احتمال أن تكون الاختلاقات التي يعلنها المسؤولون الأمريكيون عن العراق صحيحة، فبلدنا على استعداد لاستقبال من تختارونهم لتمثيل أي من بلدانكم من الخبراء العلميين ومن يصحبهم من السياسيين ليخبرونا بالأماكن والمنشئات العلمية والصناعية التي يرغبون في رؤيتها، ولا سيما تلك التي اختلق المسؤولون الأمريكيون القصص الكاذبة بشأنها، زاعمين أنها تحتوي على مواد أو أنشطة

محظورة. وفي حالة قيام هؤلاء الخبراء والسياسيين بزيارة العراق، فإننا سنوفر لهم كافة التسهيلات التي يحتاجون إليها لتحقيق هدفهم، أي لكي يروا الأمور على حقيقتها.

”ولما كان ما يعنينا أساسا هو حقوقنا وسيادتنا وأمننا وفقا للقانون الدولي، قبلنا عودة أفرقة التفتيش إلى العراق، آخذين بعين الاعتبار الترتيبات التي ينبغي أن تضمن هذه المبادئ وتحقق، بشفافية هدف التأكد من أن العراق لم تعد في حيازته أسلحة دمار شامل نووية أو بيولوجية أو كيميائية. ونحن، وإياكم، ننتظر لنرى.

”إن الحصار المفروض على العراق ظل قائما لأكثر من ١٢ عاما حتى الآن، وخلال تلك الفترة جمدت أصولنا وموارد نفطنا، ولا نزال غير قادرين على استخدامها إلا عن طريق نظم غير كفؤة تديرها الأمم المتحدة، ثبت بالفعل أنها غير عملية. وصودرت كميات كبيرة من عائداتنا بطريقة غير مشروعة بأسلوب يصل إلى حد النهب ويتناقض مع المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

”ولذلك، نطلب إجراء مناقشة لمسألة أفرقة التفتيش وفقا للقانون الدولي. وهذا ينبغي أن يجري القيام به على أساس شامل مع مناقشة التزامات العراق، بما في ذلك مسألة أفرقة التفتيش، وأيضا التزامات مجلس الأمن تجاه العراق، كما وردت في القرارات نفسها، ولاسيما القرار ٦٨٧ (١٩٩١). إن هناك التزامات مقابلة قائمة لم ينفذ منها مجلس الأمن شيئا، بما في ذلك الالتزام باحترام سيادة العراق التي تنتهكها أمريكا وبريطانيا يوميا بواسطة عدوانيهما المستمرين وخطي العرض المتوازيين المرسومين بطريقة زائفة فوق شمال العراق وجنوبه.

”ولعلكم تلاحظون كيف أن سياسة الكيان العنصري، الذي اغتصب فلسطين وأراض عربية أخرى منذ عام ١٩٤٨، و بعد ذلك، أصبحت الآن واحدة من سياسات وقدرات الولايات المتحدة.

”لقد ظلت إدارة الولايات المتحدة تخلق المشاكل مع العراق بغية عرقلة تطبيق الفقرة ١٤ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، ومنع مجلس الأمن من رفع الحصار المفروض على العراق. والسبب يكمن في أن الالتزامات المقابلة بمقتضى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ٦٨٧(١٩٩١)، المؤرخ في ٣ نيسان/إبريل ١٩٩١، تحتوي على فقرة واضحة تطلب جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. وهكذا، فإن الإدارة الأمريكية لا تريد إحراج الكيان الصهيوني أو حرمانه من الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية التي يحوزها فعلا. وهذا أيضا لأن إدارة الولايات المتحدة تدرك أن العراق لا يزال يحترم فعلا كل التزاماته، ويطلب، مع البلدان العربية الأخرى، أن تطبق الفقرة ١٤ على الكيان الصهيوني.

”إن العراق لا يزال تواقا إلى رؤية مسألة التفتيش تناقش بين مجلس الأمن والعراق من خلال الأمين العام للأمم المتحدة وممثلي العراق، من أجل التوصل إلى صيغة متوازنة قائمة على مبادئ الميثاق وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وفي إطار حل شامل ينبغي أن ينهي زوبعة الاتهامات الأمريكية والأزمات المصطنعة ضد العراق. وفي الوقت نفسه، هذا من شأنه أن يطمئن العراق على أمنه وسيادته

ووحدة أراضيه وحقه في اختيار طريقه دون تدخل، وفقا للقواعد الثابتة في ميثاق الأمم المتحدة.

”لقد قال رئيس الولايات المتحدة في خطابه إن العراق يقدم دعما ماليا إلى الشعب الفلسطيني. وتعليقي هو أن هذا صحيح. ومع ذلك، فإننا نرى أن الدعم الذي نقدمه لم يكن بالقدر الذي كنا نأمله، بسبب الظروف التي لا تزال تقيد وسائلنا. إننا ، بتقديمنا هذا الدعم، نعمل وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية، التي تعتبر الكفاح الوطني للشعوب لمناهضة الاحتلال والاستعمار حقا وطنيا غير قابل للتصرف.

”لكن، أية أسس تلك التي تستند إليها أمريكا ورؤساؤها لدعم الكيان الصهيوني الذي ظل محتلا فلسطين وأراض عربية أخرى، ويرتكب سياسته الإجرامية بقتل الفلسطينيين وتدمير ممتلكاتهم والتعدي على الأماكن المقدسة للمسلمين والمسيحيين هناك وتدميرها؟. وأية مبادئ وقوانين تلك التي يعتمد عليها الرئيس الأمريكي في قتله العراقيين، وحصار بلدهم، وتدمير ممتلكاتهم والتدخل في شؤونهم الداخلية؟“

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أرنست والش، وزير الشؤون الخارجية لليختنشتاين.

السيد والش (ليختنشتاين) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا بأن أعرب عن تهنئتي لسويسرا وترحيبي الحار بها، فهي بلد جار لليختنشتاين، بمناسبة عضويتها في الأمم المتحدة. لقد ظلت سويسرا تعيش لقرون مكرسة مبادئ الأمم المتحدة السامية، مكانا يعيش فيه الناس معا، من خلفيات عرقية ولغات وثقافات، وديانات مختلفة، بطريقة سلمية، حيث أسسوا أمة قائمة على المبادئ الديمقراطية وسيادة القانون. والآن اختار شعبها أن ينضم إلى الأمم المتحدة. ونحن نتطلع إلى إسهام سويسرا وخبرتها وتجربتها في عمل هذه المنظمة المثير للتحدي. وهذا، جنبا إلى جنب مع قبول عضوية تيمور الشرقية بعد أيام قليلة، يقرب الأمم المتحدة، أكثر فأكثر مما أريد لها أن تكون عليه، أسرة أمم عالمية حقا.

وفي العام الماضي عقدت الأمم المتحدة، مرة أخرى، عددا من الاجتماعات على أعلى المستويات، مع أحسن النوايا وأكثر جداول الأعمال طموحا. وتلك تضمنت الدورة الاستثنائية الخاصة بالطفل، والمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، ومؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة. وهذه الاجتماعات جميعا أسفرت عن نتائج هامة، لكنها لم تصل أحيانا إلى مستوى توقعات المتأثرين بشكل أكثر مباشرة. إن الأكبر ليس هو دائما الأفضل. ونحن نعتقد أن عصر تلك المؤتمرات العالمية ومؤتمرات القمة قد انتهى. لقد وضعنا معايير جيدة، ويجب الآن أن نركز على تنفيذها. وأهداف التنمية التي وضعها مؤتمر قمة الألفية يجب أن تولى أهمية أولية في هذا الصدد.

كنا منذ سنوات قليلة، نأمل في أن ندخل عصر سيادة القانون. والدول الصغيرة بشكل خاص تعتمد على سيادة القانون، سواء على الصعيد الوطني أو الصعد الدولية، حيث تقوم هذه المنظمة بدور خاص. واليوم، تواجهنا جميعا تحديات أكثر من ذي قبل للتمسك بمبدأ سيادة القانون. فأحداث ١١ أيلول/سبتمبر جعلتنا ندرك أنه ما من فرد أو مكان محصن من تهديد الإرهاب الدولي. وقد استجاب المجتمع الدولي، وعلى وجه الخصوص هذه المنظمة، استجابة قوية. وطوال الأسابيع التي أعقبت وقوع الاعتداءات، صممت البلدان على جمع قواها لتعارض التهديد الذي يواجهنا جميعا للقضاء عليه. وهذا اليوم، لا يوفر فرصة طيبة

لإحياء ذكرى الذين ماتوا على أيدي الإرهابيين الدوليين فحسب، وإنما أيضا لإعادة تقييم استجابتنا ومسؤوليتنا المشتركة كمجتمع دولي.

ونحن، إذ ننظر إلى الوراء، ندرك اليوم أن روح العمل الجماعي، التي شعرنا كلنا بها، كانت قصيرة الأجل و لم تمتد إلى كل المجالات، فبعد الاعتداءات الإرهابية، كان هنا اعتراف بأن الإرهاب الدولي لا يمكن أن يكافح بنجاح إلا إذا عملت كل الدول والأمم معا، وهذا أثار الآمال في عصر يتسم بالتعددية الحقيقية. ومع ذلك، اختفت تلك الآمال بسرعة وحل محلها إدراك بأن الانفرادية والمواجهة يسيطران مرة أخرى. وكانت المناقشات حول المحكمة الجنائية الدولية أحد الأمثلة على هذه المواجهة وهي التي بلغت حتى مجلس الأمن. ومما يثير السخرية أن عقد هذه المناقشات دل ضمنا على أن المحكمة الجنائية الدولية قد عرّضت عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة للخطر. وبصفتنا دولة طرفا في نظام روما الأساسي، فقد رحبنا بإدخال النظام الأساسي الصادر في ١ تموز/يوليه حيز التنفيذ، باعتباره علامة حقيقية في تاريخ العدالة الدولية. وإننا ما برحنا ملتزمين التزاما كاملا بالحفاظ على سلامة نظام المحكمة الأساسي. ولذلك، نشعر بالقلق حيال تعامل المجلس مع المحكمة الجنائية الدولية بطريقة توحي أنها إنما تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

ومجلس الأمن مدعو، قبل كل شيء، إلى دعم سيادة القانون. ويتبين من واقع الأعمال في العالم، زيادة الحاجة، الآن أكثر من أي وقت مضى، إلى عمل ملموس وفعال يقوم به المجلس. ويبين قرار مجلس الأمن رقم ١٣٧٣ (٢٠٠١) مدى إمكانية أن يسهم المجلس، من خلال عمل محدد، في التصدي للتهديدات الحقيقية التي تطال السلام والأمن الدوليين. وقد أعطت حكومتي أقصى أولوية لعمل لجنة مكافحة الإرهاب التي أنشئت وفقا لذلك القرار. وقد قدمنا، في الوقت المحدد، تقريرين شاملين عن تنفيذنا لذلك على الصعيد الوطني. وبعد مرور سنة على بدء عمل اللجنة، علينا أن نجري تقييما لإنجازاتها والتحديات التي تواجهها. ومن الواضح أن هناك مراحل مختلفة للتنفيذ على الصعيد العالمي، وقدرات متشعبة للدول، لا سيما في مجال مكافحة تمويل الإرهاب.

ولذلك، فمن الضروري إدخال الحد الأدنى من المعايير التي لا بد لكل الدول أن تتقيد بها. ويكفل هذا المجهود لوضع العلامات وتنفيذها، الأثر العملي وأهمية الصلة السياسية المتواصلة للجنة مكافحة الإرهاب. فيجب أن نناضل كلنا في سبيل أن نرتقي بآلياتنا الوطنية للتنفيذ والتعاون إلى أعلى المعايير الممكن تحقيقها. ولكن هذا الأمر يجب أن يترافق مع مجموعة من المعايير الدنيا تراعى وتُنفذ على صعيد شامل. وكما جرى الإعلان في مناسبات سابقة، فإن ليختنشتاين مستعدة للمشاركة في وضع هذه المعايير والإسهام في تعزيز الامتثال لها عن طريق تقديم خبرتنا العملية الواسعة النطاق.

ويجب ألا يحارب الظلم بالظلم. وعليه، يجب أن تتماشى مكافحة الإرهاب والمعايير الأساسية لسيادة القانون. ويجب ألا يعرّض الحماس الزائد في العمل، كما سبق وحصل في بعض الحالات، حقوق الفرد للخطر. ويجب، وفقا لما نصت عليه المعاهدات الدولية ذات الصلة، صون حقوق الإنسان التي لا يمكن نقضها، في ظل كل الظروف. ويتعين على الدول أن تضمن معاملة المشتبه في قيامهم بأعمال إرهابية، وفقا للمعايير ذات الصلة. وإن الأمم المتحدة، بصفتها الهيئة الدولية الأولى في صنع القانون، تضطلع بالمسؤولية في هذا الشأن، وعليها الوفاء بالتزام كونها الحارسة لسيادة القانون.

وعندما تدعى الأمم المتحدة لكي تدعم سيادة القانون، يجب عليها، بالطبع، أن تضمن أولا وقبل كل شيء، شرعية الأعمال التي تقوم بها في كل المجالات، لا سيما، متى تعلق الأمر بالعمل والتدخل المسلحين. ويحدد ميثاق الأمم المتحدة الجزاءات التي يطبقها مجلس الأمن على تلك الأعمال. وقد أوضحت المناقشات التي جرت في الأسابيع القليلة الماضية أن ما من شيء يمكنه أن يحل محل الشرعية الدولية الوحيدة المتمثلة في قرار يصدر عن المجلس وهذا ما شدد عليه الأمين العام كوفي عنان بشكل مناسب. فالشرعية، وبالتالي، المصداقية السياسية، تتوافران عن طريق التمسك بالمجلس. ولكن يجب في الوقت نفسه ضمان التنفيذ الكامل لكل هذه القرارات. وعليه، يجب أن يشكل هذا الأمر السبيل الذي يسير فيه المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية والتجارة الخارجية لبربادوس، سعادة الأونورابل بيلي ميلر، عضوة البرلمان.

السيدة ميلر (بربادوس) (تكلمت بالانكليزية): يسرني أن أشارك المتكلمين السابقين في تهنئتكم، سيدي الرئيس، بانتخابكم لرئاسة الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة. وتتعهد بربادوس بأن تبدي تعاونا تاما في السنة الجارية.

وأنتهز هذه الفرصة أيضا لأعرب عن تقديرنا العميق للسيد هان سونغ – سو، لقيادته للدورة السادسة والخمسين التي حملت تحديات كثيرة.

ونود أيضا أن نرحب بالاتحاد السويسري ونتطلع إلى انضمام جمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية لأسرة الأمم هذه.

وتعبّر ديباجة ميثاق هذه المنظمة، بأبسط التعابير ولكن أكثرها بلاغة، عن الأهداف الأساسية لتعددية الأطراف. ونحن نفهم كل جملة فيها ونقر بإلزامها القانوني

”أن ندفع بالرقي الاجتماعي قدما، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح“

وكذلك،

”أن نأخذ أنفسنا بالتسامح، وأن نعيش معا في سلام وحسن جوار، وأن نضم قوانا كي نحتفظ بالسلم والأمن الدولي“.

وتلك الأهداف تبقى اليوم على القدر نفسه من الأهمية، ولكن ما زالت المراوغة بشأنها، وبطرق كثيرة، بالقدر الأليم نفسه كما كانت في عام ١٩٤٥.

وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، دخل المجتمع الدولي في قرن جديد بأعلى مستوى من التوقعات بشأن تنفيذ ناجح لأهداف الألفية الإنمائية التي اعتمدناها منذ قليل. وكنا قد عقدنا العزم على أن نعمل بحماس متجدد لاستئصال الفقر والجوع، ومكافحة آفة نقص المناعة البشرية/متلازمة فقدان المناعة المكتسب (الإيدز)، ورفع مستوى التنمية البشرية ووضع حد للمظالم الاقتصادية والاجتماعية الموهنة. والمفجع، أن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ حجبت رؤيانا في الألفية وشوهت بضراوة جدول الأعمال الشامل.

وخلال السنة، اضطررنا إلى إعادة النظر في مفاهيمنا التقليدية حول الأمن واتفقنا على حقيقة الترابط السياسي والاقتصادي المتنامي بيننا. ذلك أن أمة واحدة لا يمكن أن تأمل في إيجاد أجوبة كاملة على جميع المسائل المعقدة التي تواجهنا، ولا في التوصل إلى حلول دائمة إلا من خلال الجهد الجماعي. فإذا كانت الدروس التي تعلمناها من ١١ أيلول/سبتمبر لم تأت بشيء آخر، فهي قد ساهمت على الأقل في تعزيز قيمة تعددية الأطراف.

وعلى مر الأعوام المتعددة الماضية، دافعت بربادوس عن إعادة تحديد مفهوم الأمن، وذلك لاستيعاب التهديدات الجديدة وغير التقليدية القادرة، إلى حد بعيد، على التسبب في إلحاق الأذى بمواطنينا، وزعزعة استقرار مجتمعاتنا وهدم مؤسسات الحكم الأساسية. وعلى صعيد نصف الكرة، عززنا الحوار بشأن هذه المسائل بين وزراء خارجية منظمة الدول الأمريكية في دورة جمعيتنا العامة الأخيرة التي عُقدت في بربادوس والتي اعتمدنا خلالها إعلان بريدجتاون بشأن النهج المتعدد الأبعاد لأمن نصف الكرة. ونرى أن هذا النهج للأمن صالح للتنفيذ بالقدر نفسه في الإطار الدولي الأوسع نطاقا.

وكما ندرك كلنا، فالتهديدات التي يتعرض لها السلم العالمي لم تعد محصورة في الصراع العسكري بين بلدان متعارضة، ويكون العدو فيها معروفا وحالة الحرب معلنة رسميا. واليوم تكمن أخطر مصادر عدم الاستقرار والتهديدات التي يتعرض لها الأمن الوطني والإقليمي والدولي في المناطق التي يكون فيها الأعداء غالبا عناصر مجهولة الهوية وليست من الدول ولها تأثير يطال العالم كله. والإرهاب ما هو إلا أحد تلك العناصر الحديثة الخبيثة. ويزعجنا بنفس القدر الخطر المتعاظم الذي يهدد المجتمعات والحكومات الديمقراطية من جراء الظواهر العصرية عبر الوطنية، مثل الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة وغسل الأموال، والفساد، والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. كما أننا على وعي تام باحتمالات حدوث خلل اقتصادي واجتماعي خطير بفعل وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتدهور البيئة، والكوارث الإيكولوجية والطبيعية. أضف إلى ذلك أن التوزيع المجحف لفوائد تحرير التجارة أوجد احتمالا حقيقيا بتفاقم الفقر وزيادة التهميش الاقتصادي في أصغر بلدان العالم النامي حجما وأكثرها ضعفا. وفي ظل هذه الظروف، لم يعد أمامنا من خيار سوى الإصرار في نضالنا لاكتساب قبول دولي لمطالبنا بالحصول على معاملة خاصة وتفاضلية، من أجل تهيئة اقتصاداتنا الصغيرة لمواجهة تحديات العولمة.

إن التهديدات الحديثة التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليين تحد من القدرة على تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والتقدم الاجتماعي. وجميع الدول لها دور في تحمل المسؤولية عن التصدي لهذه التهديدات، ولكننا لا يمكن أن ننجح في أداء هذا الدور إلا من خلال استراتيجيات جماعية تعالج جميع جوانب المشكلة في آن واحد. أما تحويل الموارد والانتباه من جدول أعمال التنمية إلى الحرب ضد الإرهاب، فلا يمكن أن يسفر عن نتائج قادرة على الدوام. بل إن قريتنا العالمية، كما حذرتنا الدكتورة برونتلاند في عام ١٩٩٢، قد تتحول إلى غابة عالمية لو اعتمدت الدول تدابير انفرادية لمكافحة المشاكل العالمية.

إن البلدان النامية الصغيرة تواجه يوميا تحديات جوهرية تعوق تنميتها الاقتصادية المستدامة. وفيما يخصنا، كانت مسألة الأمن تتمحور بالضرورة حول سياسات لدعم التنمية الاجتماعية والنجاعة الاقتصادية والحكم الرشيد وتعزيز الديمقراطية. أما الانخراط في قضايا عسكرية فهو خيار لا نملك ثمنه.

وبالنسبة لبربادوس، كما هو الحال بالنسبة لجميع الدول الصغيرة، فإننا نعتبر عدم التدخل مبدأ بالغ الأهمية فيما يتعلق ببقائنا. ونرى أن العمل الوقائي الانفرادي، أيا كانت أسبابه الظاهرة، سابقة تثير في نفوسنا قلقا عميقا. ومن الحيوي إذن، في هذا المنعطف الخطير والمبهم في الشؤون العالمية، أن نعاود التأكيد على التزامنا بتعددية الأطراف وبدور الأمم المتحدة البارز في سعيها لفرض السلوك

المسؤول عن طريق الدبلوماسية والحوار بدلا من استعمال القوة.

واستجابة لأحداث ١١ أيلول/سبتمبر وللتكليفات المحددة في قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، خصصت بربادوس موارد مالية وبشرية كبيرة لجهود مكافحة الإرهاب. وفي أيار/مايو من هذا العام، اعتمد برلماننا تشريعات وطنية شاملة استوجبت إدخال تعديل على دستورنا لتجريم أعمال الإرهاب أو دعم هذه الأعمال أو تمويلها. وبالأمس، أودعت لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة الصكوك ذات الصلة التي بها تُصبح بربادوس طرفا في الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب.

لقد كنا حازمين ومسؤولين في الوفاء بواجباتنا إزاء المجتمع الدولي في هذا الصدد، على الرغم من القيود الحالية الشديدة التي يُعانيها اقتصادنا الوطني الذي أضير أشد الضرر فعلا من جراء الأثر المناوئ الذي خلفته أحداث ١١ أيلول/سبتمبر لقطاعيه الإنتاجيين الرئيسيين – السياحة والخدمات المالية. وكما ذكرت الجمعية العامة في العام الماضي، فإن البلدان الصغيرة، مثل بلدي، ليست جزءا من المشكلة، ولكننا ملتزمون بأن نكون جزءا من الحل، في الظروف التي تفرض عبئا غير متناسب على مواردنا المالية والبشرية والإدارية التي تصارع أصلا من أجل الصمود أمام الركود الاقتصادي العالمي.

ومما يؤسف له أن ذلك العبء قد تفاقم بسبب أقوال وأفعال بعض واضعي القوانين الذين يحاولون الآن، بحماسهم المضلل، أن يصموا عمليات مراكز الخدمات المالية، حتى أكثرها شفافية وتنظيما – مثل نظام بربادوس، بأنها ملاذ لتهرب الشركات من الضرائب ولغسل أموال وأصول الإرهابيين. ويهمنا أن نؤكد هنا أن السلطة القانونية في بربادوس أكثر شفافية وأحسن تنظيما من الكثير من نظيراتها في العالم المتقدم النمو، وبالقطع ليست بأقل مما هو قائم في ولايتي ديلاوير وفيرمونت وغيرهما. وبلدي في نيته تماما أن يدافع عن سمعته ضد تلك الهجمات المتكررة وغير المبررة والتي تتسم بالمنافقة والتمييز.

وفي عالم ما بعد ١١ أيلول/سبتمبر وما بعد الدوحة وما بعد إنرون، أصبحنا نشك في الكثير من الافتراضات التي سيقت عما سيأتي به الاقتصاد المعولم من سلام وتقدم. فها قد دخلنا في ركود دولي مطول أثرت نتائجه السلبية على جميع البلدان. ومثل هذه الأوقات العصيبة هي التي تدفع واضعي السياسات على المستوى الوطني إلى تبسيطها وإعادة ترتيب مواضع التركيز والأولويات فيها.

وقد آن الأوان لأن نمارس عملية مماثلة فيما يتعلق بالأمم المتحدة. فيتعين أن نُعيد هذه المنظمة إلى ولايتها الأساسية، وأن نسعى إلى إعادة توجيه طاقاتها وتركيزها نحو العمل الموضوعي في المجالين التوأمين: السلام والتنمية. والصفات الفريدة التي تتميز بها الأمم المتحدة وهيكلها المتعدد الأطراف، يمكن أن تسهم في بناء توافق الآراء وتعزيز التعاون في بحثها عن حلول للمشاكل الشديدة الإلحاح التي تؤثر سلبا على أمن البشر.

إن مؤتمرات القمة العالمية والمؤتمرات الدولية التي تكاثرت على امتداد العقد الماضي، نجحت في تعبئة الحكومات، والمجتمع الدولي بدرجة أكبر، وكذلك في إثارة وعي الناس بالقضايا الإنمائية الملحة التي تواجه كوكبنا. وعلى الرغم من أنها أوجدت الوعي ورفعت مستوى التوقعات، فإنها لم تنجح فيما يتعلق بالتنفيذ؛ فمعظم خطط عملها التي كان التفاوض حولها شرسا ما زالت تُعاني نقص التمويل ونقص التنفيذ. ولم يتم الوفاء بالوعود والعهود التي قطعت في السنوات الـ ١٥ الماضية. وقد حان الوقت لأن

نعيد النظر في جدوى تلك العمليات المكلفة، ونبحث عن هياكل أبسط وأكثر فعالية لندفع قدما بجدول أعمالنا الإنمائي. وسيكون من الأفضل أن تستخدم الموارد المتضائلة المتاحة للبرامج الإنمائية في أغراض التنمية ذاتها، بدلا من إنفاقها على حوار مكتوب لمناقشة التقدم المحرز في التنمية. ولا بد من إحداث تغييرات جوهرية في الطريقة التي تمول بها التنمية، وفي طريقة تنظيم وتشغيل الهيكل المالي العالمي وتماسكه. ويجب ألا تُصبح عملية مونتيري عملية فاشلة أخرى.

وقد رحبت بربادوس باعتراف مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية والتحديات الماثلة أمام تنميتها المستدامة، وهي تتطلع إلى إجراء استعراض شامل وصريح، في موريشيوس عام ٢٠٠٤، لحالة تنفيذ خطة عمل بربادوس. وفي ذلك المؤتمر، قطع التزام بتحقيق الإدارة المستدامة للحيز المحيطي؛ ومن هذا المنطلق ستواصل بربادوس العمل للتوصل إلى اعتراف دولي بالبحر الكاريبي باعتباره ”منطقة خاصة“ في سياق التنمية المستدامة.

وبالنسبة لبربادوس، فإن أعظم ما نملكه من موارد يكمن في روح شعبنا الخلاقة وقدرته على التكيف. ونحن مقتنعون بأن تحسين ظروف البشر هو الهدف الأساسي للتقدم الاقتصادي. ويأتي وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مقترنا بالإرهاب والاتجار بالمخدرات، ضمن أخطر التهديدات الجديدة والناشئة التي يتعرض لها أمن البشر.

ووفقا للمعلومات المقدمة من منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، يوجد حاليا في الأمريكتين ٢,٨ مليون شخص مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومن بينهم ٤٢٠ ٠٠٠ شخص يعيشون في منطقة الكاريبي الكبرى ويمثلون أكثر من ٢ في المائة من السكان البالغين. واستجابة للالتزام بالإعلان الدولي، وضعت بربادوس هدفا هو التقليل إلى النصف من معدل الوفيات بهذا الفيروس/الإيدز ومعدل انتشار المرض، على مدى السنوات الثلاث المقبلة. كما أننا نعمل في سبيل سن قانون مناسب لمكافحة التمييز بحلول عام ٢٠٠٦. وتواصل لجنتنا الوطنية دعم الشراكة بين بلدان الكاريبي لمكافحة الفيروس/الإيدز وتقوم أمانة الجماعة الكاريبية بتنسيق هذا العمل. وبربادوس أحد أربعة بلدان كاريبية ناطقة بالانكليزية أختيرت للمشاركة في مبادرة التدريب الكاريبية الإقليمية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وخصص البنك الدولي، الذي نجحت بربادوس في تنفيذ برامجه، اعتمادات خاصة لتأمين قروض بمبلغ ١٥,١ مليون دولار لتنفيذ برنامج العلاج عالي الفعالية المضاد لرجوع الفيروس تقدم لأبناء بربادوس المصابين بالفيروس، وذلك دون مقابل.

والتزام بربادوس بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة لم يهتز على مدى ثلاثة عقود ونصف عقد من عضويتها في هذه المنظمة. وظللنا ندفع اشتراكاتنا بأمانة وواظبنا على تأييد جهود المنظمة الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان وإلى القضاء على الفقر وغرس ثقافة عالمية للسلام.

وقدمنا دليلا ملموسا على ذلك الالتزام في ٢ كانون الثاني/يناير من هذا العام حين شرف رئيس وزراء بربادوس بتسليمه إلى الأمين العام للأمم المتحدة رسميا أحد المباني السكنية العامة المصمم لهذا الغرض، لاستخدامه على سبيل الحصر من قِبَل وكالات الأمم المتحدة العاملة في شرقي الكاريبي ليصبح اسمه بيت الأمم المتحدة. وقد فسر رئيس الوزراء، آرثر حضور الأمين العام، كوفي عنان شخصيا حفل الافتتاح في بربادوس بأنه تعبير واضح عن تفهُّمه لأن كل جزء في أسرة الأمم المتحدة له أهميته، وأن إسهام الدول

الصغيرة في منطقة الكاريبي في أهداف المنظمة ليس عديم المغزى. فقد قال الأمين العام إن الدول الصغيرة أصبحت عصب المنظمة من حيث دعمها وتشجيعها للعملية المتعددة الأطراف.

إن المبادئ التي تضمن تحسين نوعية المعيشة لكل الشعوب تكمن في ميثاقنا. فقد شهدت الساحة العالمية تغييرا هائلا في السنوات السبع والخمسين الماضية ولكن لا يمكن إنكار المُثل الواردة في الميثاق. ولنا اليوم عودة إلى ذلك المكان لنعيد التزامنا بعملية لا ينكر أحد أنها ليست كاملة ولكنها هي كل ما يحول بيننا وبين الفوضوية. ولا يزال أملنا الأكبر هو السلام والتنمية والعدالة الاجتماعية. فنحن لا ينتظر منا في جيلنا هذا أن نكمل المهمة التاريخية التي أمامنا ولكن لا يمكننا التنصل منها.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥.